الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإماراتية الدولية
قسم المحاسبة

دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار

(دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب)

قدم هذا البحث كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعـــداد /

أحمـــد صـــالح المغربـــي

مجـــاهد حمـــود المغربـــي

مـــراد حمـــود المغربـــي

تحت إشـراف

د / نشـــــوان غلـــــيس

2021م

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(التوبة: آية: 10)

الإهـــداء

الى كل من يبحث عن الحق والخير والجمال والمحبة في نفسه وغيره ووطنه

الى من تعجز الكلمات عن وصفهم ..

الى من يحبوننا ونحبهم في هذه الدنيا بصدق ودون حساب إلى:

(آبائنا وأمهاتنا .. العزيزان)

الذين بذلوا اقصى جهد لوصولنا الى هذه المرحلة المشرفة

ومساعدتنا للحصول على هذه المرتبة العظيمة

واهدائنا الى جميع الاهل والاصدقاء ...

الشكر والتقدير

نشكر الله ونحمده حمداً تتم به الصالحات على توفيقه لنا وإمدادنا بالعون طيلة مشوارنا الدراسي..

ونقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة . إلى جميع دكاترتنا الأفاضل..

ونخص بالشكر والتقدير الدكتور المشرف:

د / نشوان غليس

لجهوده المبذولة ومتابعته لنا ونصائحه وتوجيهاته القيمة

في إعداد هذا البحث

ونعمم الشكر لجميع من قدموا لنا العون ومدوا لنا يد المساعدة وزودونا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث فكانوا لنا نوراً يضيء الظلمة التي تقف أحياناً في طريقنا...

ولا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا العون والنصيحة والتوجيه، وأسهم في إنجاز هذا البحث.

الباحثون

قائمة المحتويات

الإهـداء .....أ

الشكر والتقدير.....أ

قائمة المحتويات ..... ب

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

المقدمة:.....1

مشكلة الدراسة :.....4

أهمية الدراسة :.....5

اهداف الدراسة :.....6

فرضيات الدراسة : 6

نموذج الدراسة:.....7

حدود الدراسة : 7

منهجية الدراسة :.....7

مصادر جمع المعلومات :.....8

المصطلحات و مفاهيم الدراسة : 8

تقسيم الدراسة:.....8

الدراسات السابقة:.....9

التعليق على الدراسات السابقة : 10

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة.....12

المبحث الأول ماهية الضريبة ومقوماتها.....13

تمهيد:.....13
أولاً : تعريف الضريبة :.....13
ثانياً : عناصر الضريبة 14
ثالثاً : خصائص الضريبة:.....14
رابعاً : قواعد الضريبة:.....15
خامساً : انواع الضرائب:.....16
المبحث الثاني الإعفاء الضريبي.....18
تمهيد :.....18
أولاً : التقسيمات العامة للضرائب:.....18
ثانياً : التنظيم الفني للضريبية:.....22
ثالثاً : أهمية الإعفاءات الضريبية على الإيرادات:.....25
رابعاً: الاعفاءات الضريبية :.....26
المبحث الثاني ماهية الاستثمار ومقوماته ومعوقاته.....30
تمهيد:.....30
أولاً : مفهوم الاستثمار.....31
ثانياً : أنواع الاستثمار.....32
ثالثاً : أهمية الاستثمار.....33
رابعاً : أهداف الاستثمار.....34
خامساً : مجالات الاستثمار.....34
سادساً : محفزات الاستثمار 35
سابعاً : مناخ الاستثمار في اليمن.....36

ثامناً : فرص ومقومات الاستثمار..... 36

الفصل الثالث الإطار الميداني للدراسة..... 40

المبحث الأول إجراءات الدراسة الميدانية..... 41

تمهيد:..... 41

أولاً : منهج البحث..... 41

ثانياً : مجتمع وعينة البحث..... 41

ثالثاً : صدق اداة البحث:..... 41

رابعاً : مقياس أداة البحث..... 42

خامساً : الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:..... 43

المبحث الثاني تحليل البيانات 45

أولاً : تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة البحث: 45

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان 48

ثالثاً : عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة..... 58

الفصل الرابع النتائج والتوصيات..... 60

النتائج والتوصيات 61

أولاً : النتائج..... 61

ثانياً : التوصيات..... 64

المراجع 65

الملاحـــق 68

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمـة:

لم تعد الضريبة الأداة الأساسية لتأمين الموارد المالية للدولة بل أصبحت أيضا إحدى الوسائل التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه هذه النشاطات الوجهة السليمة، فلا يمكن للضريبة في العصر الحديث أن تستقطع دون أن تثير انعكاسات أو نتائج على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار وهذا الانعكاس والتأثير يختلف باختلاف التكوين السياسي والاقتصادي للدولة إضافة إلى ما رحل النمو الذي وصلت إليه. ولقد تطور الفكر الاقتصادي في

القرن العشرين من الاهتمام فقط بفرض الضرائب المباشرة إلى فرض الضرائب على الإنفاق استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية خصوصا مع نهاية العقد الخامس من القرن الماضي "حيث كان الأفراد في الدول الصناعية قد اعتادوا خلال سنوات الحرب على رؤية الاستهلاك الهائل لناتج العمل الإنساني من سلع وخدمات الذي أحرقته آلة الحرب العالمية الثانية، فقد سجلت حرب سجلت على العكس1914 –1918 التصدع النهائي لنظام القرن التاسع عشر الدولي وحرب 1939–1945 . وبرزت في 1"من ذلك نقطة انطلاق جهود إعادة البناء الدولي، التي سادت النصف الثاني من القرن العشرين تلك الحقبة مفاهيم جديدة حول ضرورة المحافظة على الثروة وزيادة الإنتاج والاستهلاك إضافة لنشوء وتطور قطاع الخدمات وأيضا تزايد نشاط التجارة البينية ونشوء الشركات متعددة الجنسية وطبيعة أسواق المال العالمية المفتوحة للجميع. كل تلك التطورات الاقتصادية أفرزت انتقالا في الفكر الضريبي الذي كان يعتبر العدالة المحققة حصار في الضرائب المباشرة على الدخل والثروة، فأصبح يرى العدالة النسبية في فرض الضرائب على أوجه استخدامات الدخل وبأشكال عديدة ومتنوعة (جلال، 1998، ص 14) .

ان هذه الأهمية لهذه الموارد ترجع الي أن الضريبة هي عبارة عن إستقطاع مبلغ من دخل كل شخص دون أن يحصل على منفعة مباشرة , وذلك من أجل المصلحة العامة ولمواجهة إحتياجات البلاد لسداد رواتب الجنود لحماية البلاد وبناء الطرق والمدارس والمستشفيات ..... والضريبة في عصرنا الحديث لا يمكن أن تستقطع دون أن تثير إنعكاسات على الإستهلاك والإدخار والإنتاج والإستثمار إلا أن المكلف يعمل جاهداً للتخلص من العبء الضريبي باي شكل من الأشكال سواء كانت بطريقة مشروعة او غير مشروعة (خالد علميات، 2010،ص 114)

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية , لما له من اهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المتجددة والضرورية لترقية مختلف الميادين لاقتصادية أو السياسية او الاجتماعية او الثقافية , فهو يعتبر من اهم الوسائل اللزمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية .

إن الاستثمار المالي مرتبط بأليات تمكنه من تحقيق مختلف المشاريع التنموية ولعل أهمها الإعفاءات الضريبة والمتمثلة أساساً في جذب رؤوس الأموال والمستثمرين, ولهذا فمن الضروري أن تقوم الدولة بعمل الإعفاءات الضريبية التي تضمن جذب المستثمرين بشكل مستمر في مختلف المشاريع التجارية والاقتصادية.

ويعتبر القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات, وتلعب المعلومات دوراً هاماً في تنشيط سوق رأس المال، وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه، فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون الى هذه الإعفاءات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية, فتوفر الإعفاءات يؤدي الى زيادة المستثمرين، وحجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية وهذا ما يؤدي الى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا سوف نقوم بتسليط الضوء على دراسة دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

مشكلة الدراسة :

نتيجة لما تعانيه اليمن من تدهور اقتصادي وانخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر والبطالة، ومشاكل كثيرة في الاستثمار منها انخفاض مصادر التمويل المتاحة وارتفاع كلفة التمويل بالإضافة لقصور في الجانب الفني المحاسبي والإداري، ويمكن التخلص من هذا الوضع الغير محمود وانعاش الوضع الاقتصادي من خلال الاستثمار، ومن هنا تنبع فكرة بحثنا في مناقشة الدور التي تلعبه الإعفاءات الضريبية في تشجيع ونجاح الاستثمار في اليمن باعتباره خيار لا بد منة لانعاش الاقتصاد اليمني المتدهور.

فالضرائب تُعد أحد المواضيع المالية العامة حيث لم يعد كوسيلة مالية لتحقيق الأهداف العامة المتعددة الأغراض والإستخدامات، وتعد الضريبة من أهم الإيرادات المالية للدولة التي يتحملها المكلفين في تحصيل الضريبة العامة بأي طريقة كانت، والتي تؤدي الى زيادة حصيلة الدولة من الموارد الإقتصادية، إلا أنه بجانب ذلك يمكن للإعفاءات الضريبية معالجة ضعف الإيرادات وزيادة وجذب الاستثمار في بلادنا، ومن ذلك تضع الأسئلة التالية نفسها لدى الباحثين والمتمثلة فيما يلي :

ولهذا فان مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:-

- ما هو دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار في الجمهورية اليمنية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإعفاءات الضريبية المطبقة في بلادنا لجذب الاستثمار؟
- ما هو واقع الاستثمار في اليمن ؟
- ماهي المعوقات التي تعيق جذب الاستثمارات في بلادنا؟
- ما هي الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن ؟

أهمية الدراسة :

وتنقسم الأهمية الى أهمية علمية وعملية يتناول هذه البحث موضوع بالغ الاهمية يتأثر به كل فرد في المجتمع اليمني, لان الجميع يساهم في دفع الضريبة الى خزينة الدولة من أجل تحقيق اهداف المجتمع.

❖ **الأهمية العملية:**

- تنبع أهمية البحث من كونه يناقش قضية الاستثمار ودوره في تقوية الاقتصاد الوطني في كل البلدان بشكل عام وانعاش الاقتصاد في الدول النامية بشكل خاص ومنها اليمن التي هي أحوج ما يكون للاستثمار كبديل وحيد لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الإعفاءات الضريبية سبب رئيسي في نجاح الاقتصاد واستفادة الدولة في تطبيقها لجذب الاستثمار.

❖ **الأهمية العلمية:**

- هذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لأثر معارفنا وقدراتنا في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل الدراسي في حالات التدرج وكذالك في المجال العلمي ، كما تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في تغطية النفقات للدولة وتوجية النشاط الإقتصادي وجذب الاستثمار.
- يعد الإعفاء الضريبي من المواضيع الهامة في ظل التحولات الكبيرة في نجاح في الإقتصاد من خلال جذب الاستثمارات وتحسين التنمية.

اهداف الدراسة :

يهدف البحث بشكل عام الى معرفة دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار باعتبار انها تؤثر في تحسين الاقتصاد, وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف الي تحقيق عدد من الاهداف ,يمكن اجمالها فيما يلي :

- ❖ التعرف على مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار.
- ❖ التعرف على واقع الاستثمار في اليمن .
- ❖ معرفة المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا
- ❖ التعرف على ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن.

فرضيات الدراسة :

انطلاقا من مشكلة البحث واهدافه فان فرضيات البحث تتحدد بالفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الإعفاءات الضريبية المطبقة في بلادنا لجذب الاستثمار.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع الاستثمار في اليمن.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا.

الفرضية الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن

نموذج الدراسة:

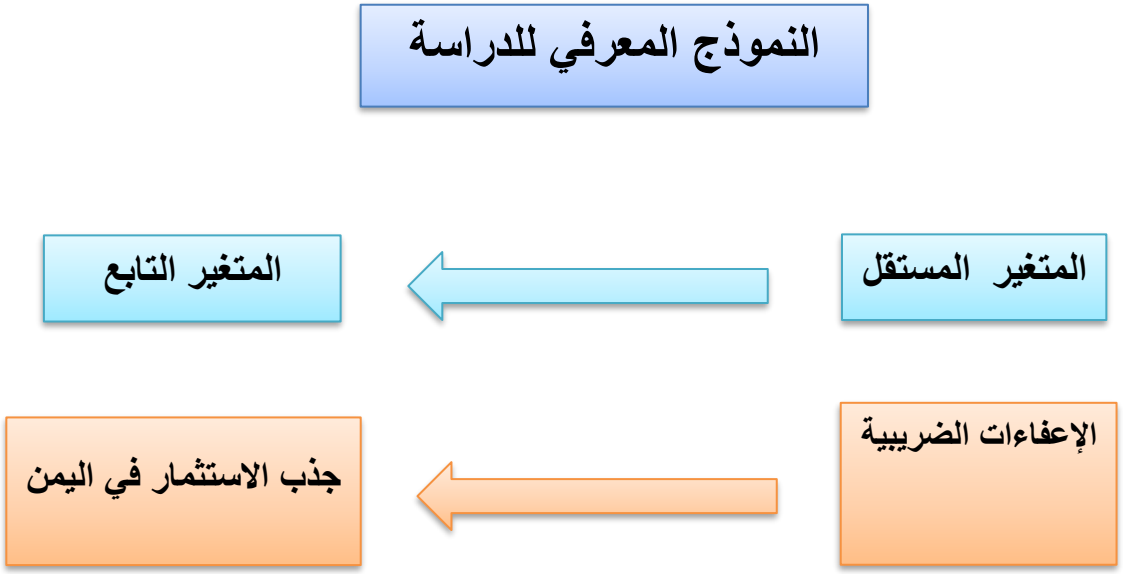

المصدر : الباحثون

حدود الدراسة :

تتمثل جدود الدراسة في الاتي :

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصلحه الضرائب – صنعاء.

الحدود الزمنية : تقتصر عينة الدراسة في فتره زمنية من (2020)

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على الموظفين والعامليين في مصلحه الضرائب .

الحدود الموضوعية: دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار من خلال تطبيق بعض الاساليب الاحصائية المناسبة مثل المعدلات والنسب المئوية,

وسيتم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير الصادرة عن وزارة المالية ومصلحة الضرائب ومعرفة مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية لجذب الاستثمار في بلادنا، ثم سيتم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات زيادة جذب الاستثمارات في بلادنا.

مصادر جمع المعلومات :

- **المصادر الاولية** : تتمثل في اعداد استبيان و الذي تم اعداده و توزيعه على الموظفين والعاملين بمصلحه الضرائب.
- **المصادر الثانوية** : تتمثل في مراجعة واستقصاء ادبيات الدراسة والمتمثلة في الكتب والمقالات والبحوث والرسائل الجامعية والتي تناولت موضوع الضرائب والايرادات العامة والإعفاءات الضريبية ودورها في جذب الاستثمار.

المصطلحات و مفاهيم الدراسة :

- **الضرائب:** اقتطاع مالي يجبر الافراد على أدائها للسطات العامة دون مقابل معين لتحقيق منفعة او مصلحة عامه (مصطفى، 2010، ص 101).
- **التهرب الضريبي :** قيام المكلف بتخفيض أو عدم سداد الضريبة أو الاحتيال و احفاء المادة الخاضعة للضريبة او التقليل منها بما يخالف احكام القانون والتشريعات الضريبية(الربيدي، 2009، ص 4).
- **الايرادات العامة:** هي الموارد المالية التي تحصلها الحكومة وتحصل عليها من المجتمع وتودعها في خزائنها العامة وتستخدمها في تمويل الانفاق العام بهدف اشباع الحاجات العامة للمجتمع (رياض، 2011، ص4) .

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الى أربعة فصول على النحو التالي:

1. **الفصل الاول :الاطار العام للدراسة**

المبحث لأول : منهجة البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2. **الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة**

المبحث لأول : ماهية الضريبة والإعفاءات الضريبية ومقوماتها

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار ومقوماته ومعوقاته

3. **الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة**

المبحث لأول : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

4. **الفصل الرابع :النتائج والتوصيات.**

المبحث لأول : النتائج

المبحث الثاني: التوصيات

- **المراجع**
- **الملاحق.**

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية موضوع التهرب الضريبي وأهميه التعرف على أسبابه وأشكاله وطرق علاجه, إلا أن الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين, وقد يعود ذلك لصعوبة قياس التهرب الضريبي بشكل مباشر, ولعل أبرز الدراسات التي عالجت هذا الموضوع :

1-دراسة علميات (2010) بعنوان التهرب الضريبي اسبابه واشكاله وطرق مكافحته.

هدفت الدراسة الى التعرف على عينه من مدققي الضريبة والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه ,واجريت الدراسة على عينه من مدققي الضريبة في العاصمة عمان حيث يبلغ عددهم(283)مدققا, وخلصت الدراسة بأن الاسباب الشخصية والتشريعية والادارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبة حسب الاهمية تلعب دورا بارزا في التهرب الضريبي وكل منها يؤثر على الاخر , وأن التلاعب بالنفقات والايرادات وعدم مسك دفاتر محاسبية اصولية تعتبر من ابرز اشكاله ,وأن وضع حوافز تشجيعية وتحقيق العدالة بين المكلفين تقلل من التهرب الضريبي , اوصت الراسة بضرورة وضع أسترا يجه لإصلاح النظام الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي ومسك دفاتر محاسبيه صحيحة ووضع تشريع يضمن العدالة و المساوة بين المكلفين.

التعليق على الدراسات السابقة :

أوجه التشابه:

الدارسات الي المشكلات التي تواجه مقدري الضريبة وتحليل صور التهرب الضريبي ودافعه وطرق علاجه وتحديد الاسباب التي تدفع المكلفين الي التهرب من الضريبة, حيث تشترك هذه الدراسة ببعض جوانب الدراسات السابقة في التعريف على اشكال التهرب الضريبي اسبابه وطرق الحد منة، وكذلك اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة .

أوجه الاختلاف:

تناولت هذه الدراسة موضوع هام يختلف عن مواضيع الدراسات السابقة وهو التهرب الضريبي واثرة على الايرادات العامة للدولة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها تسعى الي معرفة الاسباب والعوامل التي تدفع المكلفين للتهرب من الضريبة, والاشكال والاساليب التي يلجؤون اليها في التهرب الضريبي و الوسائل والاساليب التي تحد من التهرب الضريبي وتكافحه من خلال دراسات ميدانية على الاشخاص اصحاب الاختصاص .

أن أغلب الدراسات السابقة تطرقت الى هذا الموضوع بكل عام في حين كانت دراستنا اكثر تتعمق في دراسة هذه الظاهرة.

الاضافات العلمية للدراسة :

يهدف الباحثون من خلال هذه خلال هذه الراسة العمل على وضع مقترحات للجهات المعنية لمعالجة هذه الظاهرة لما لهذا الموضوع من اهمية كبرى للمحافظة على احد مصادر تمويل الموارد العامة للدولة.

ركزت الدراسة على العلاقة بين المكلفين والادارة الضريبية واثر هذه العلاقة في الحد من التهرب الضريبي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

ماهية الضريبة ومقوماتها

تمهيد:

عرفت الضريبة منذ أقدم العصور وكانت المصدر المالي الوحيد للدولة او الهيئة الحاكمة وتعتبر الضريبة احد الينابيع التي تستقي منها الدولة الاموال اللازمة لسد نفقاتها العامة لتقديم الخدمات من تعليم وصحه وامن وغيرها, ومع تصور المفهوم الحديث للدولة اصبح لها بجانب هدفها المالي اهداف اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه مختلفة تسعى الدولة لتحقيقا من خلال فرض الضريبة التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية توجهه هذه النشاطات الوجهة السليمة (خالد علميات، 2010، ص 117).

أولاً : تعريف الضريبة :

تعرف الضريبة بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقه نهائية وبلا مقابل بقصد تغطيه الإعباد المالية, غير ان التطور السريع لدور الضريبة جعل مثل هذا التعريف قديماً, لذلك نجد الاستاذ Methil يعرف الضريبة بشكل اوسع وأعم واشمل بأنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدرتهم التكليفية بطريقه نهائية وبلا مقابل بقصد تغطيه الأعباء العامة لتحقيق تدخل الدولة(خالد علميات، 2010، ص 99).

وتعرف الضريبة أيضاً بأنها: اقتطاع مالي يجبر الأفراد على أدائها للسلطات العامة مقابل معين لتحقيق منفعة أو مصلحة عامة(مصطفى وآخرون، 2009، ص 101) ، وهناك من يعرف الضريبة بأنها: عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدول أو الهيئات بصفة نهائية مساهمة فيه في تحمل الأعباء العامة بدون أن يعود نفع خاص مقابل ما دفعه" أو تعرف بأنها: "تأدية نقدية تفرضها السلطة على الأشخاص وتجنبها منهم بصورة نهاية بدون مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة وتفرض على الأشخاص " الطبيعيون والمعنويون" ويتم تحديدها وفرضها بقانون) (البشاري، 2000، ص 74).

من خلال ما سبق نجد أن التعريفات للضريبة متقاربة إلى حد كبير ويمكن أن نعرفها بأنها: (مبلغ مالي يدفعه لافرد جبراً عنه إلى الدولة بدون مقابل دون أن يحصل على مقابل كذلك ويتم فرضها بقانون).

ثانياً : عناصر الضريبة

من التعريفات السابقة يتضح أن الضريبة تقوم على عدة عناصر هي:-
تقتطع الضريبة من أموال الأفراد فقد أصبحت الضريبة تفرض و.... في العصور الحديثة بصورة نقدية تعكس ما كان عليه الحال في العصور الوسطى والقديمة، حيث كانت الضريبة في هذه العصور تفرض وتجبى عينا وذلك بأن يلزم الأفراد تسليم أشياء معينة أو جزء من المحصول أو أن يلزم الأفراد بتقديم عمل معين للدولة أو لمشروعاتها وكانت تعرف بمسمى [السخرة].

وكانت هذه الأشكال لغرض جباية الضرائب تتفق وطبيعة الاقتصاديات العينية السائدة ومنذئذ فقد كانت تلك الاقتصاديات تقوم على نظام المبادلة، أما في العصر الحديث فقد سادت الاقتصاديات النقدية وانتشر استخدام التعدد وبالتالي أصبحت القاعدة العامة هي أن تفرض الضرائب وتجبى في شكل نقدي وبالتالي لا تفرض بشكل ..... إلا في أحوال استثنائية هي أحوال الحروب والأزمات.

ثالثاً : خصائص الضريبة:

من خصائص الضريبة ما يأتي(الربيدي، 2009، ص 99):

1. **الضريبة مبلغ نقدي:**

اي ان الضريبة تجبى في صوره نقديه تماشياً مع استعمال النقود كوسيط للتعامل ومقياس تحديد الاسعار والجهود .

2. **الضريبة تدفع جبراً:**

اي ان المكلف ليس حراً بدفع الضريبة إلى الدولة وإنما هو مرغم وفق أحكام القانون الضريبي

3. **تفرض الضريبة بدون مقابل وفقاً لمقدره المكلف :**

اي ان المكلف الذي يدفع الضريبة لا يُمنح مقابل ومنفعة مباشرةً من الدولة غير ان هذا لا يمنع ان ينتفع المكلف بالخدمة العامة التي تقدمها الدولة بصفته مواطن لا مكلف .

4. تحقق الضريبة النفع العام الهدف من فرض الضريبة :

هو الحصول على موارد ماليه للدولة لتغطيه النفقات العامة وتحقيق اهداف اقتصاديه واجتماعية .

رابعاً : قواعد الضريبة:

لما كان للضريبة كل هذه الأهمية فقد وضع لها ومنذ فتره طويله قواعد على المشروع الضريبي ان يأخذها بعين الاعتبار حتى ان بعضهم قد عبر عنها بأنها "إعلان حقوق المكلفين" وتكون السمات الأساسية للنظام الضريبي الجيد مراعاته للظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, وقد حدد العالم الاقتصادي آدم سميث اربع قواعد اساسيه لنظالم الضريبة الجيد(**الربيدي، 2009، ص 36**).

- **قاعدة المساواة او العدالة:**

يجب ان يسهم رعايا كل دوله في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبي بقدر الإمكان .

- **قاعده اليقين والوضوح:**

إن أي ضريبه يجب ان تكون محدد في وعائها موعد فرضها وتاريخ وأسباب جبايتها .

- **قاعده الملائمة:**

على الضريبة ان تجبى في اكثر الاوقات ملائمه للمكلف .

- **قاعده الاقتصاد:**

اي ان تكون متحصلات الدولة من الضريبة أكبر من نفقات جبايتها .

- **قاعده امكانيه التطبيق:**

اي انه عند وضع اي قانون ضريبي يجب مراعاه ان تكون هذه القوانين ممكنه التطبيق على جميع فئات المجتمع.

- **قاعده المرونة:**

اي انه عند وضع اي نظام ضريبي يجب مراعاه ان يكون التغير في الحصيلة الضريبية مصحوباً بالتغير في زياده الدخل القومي في نفس الاتجاه .

خامساً : انواع الضرائب:

تنقسم الضرائب عموماً الى ضرائب مباشره وضرائب غير مباشره وفيما يلي تفصيل لكل نوع من هذه الضرائب (جبران، 2006، ص 9):

الضرائب المباشرة:

المقصود بالضرائب المباشرة الضرائب التي تقطع من دخل المكلف ولا يستطيع نقل عبئها الى طرف اخر ومن امثلتها, ضرائب المرتبات, ضرائب المهن غير التجارية والصناعية, ضرائب الارباح التجارية والصناعية, ضرائب ريع العقارات, ضرائب الدخل الناتج عن مبيعات العقارات, وهناك ضرائب اخرى غير مفروضة في اليمن مثل الضرائب على الثروة, ضرائب التركات, ضرائب ارباح بيع الممتلكات أين كان نوعها, وهناك ضرائب معفية في اليمن مثل ضرائب الدخل من النشاط الزراعي, السمكي, دخول العمال بالأجور اليومية.

الضرائب غير المباشرة:

وتعرف الضرائب غير المباشرة بأنها الضريبة التي يدفعها مكلف ينقل عليها الى شخص آخر, وتفرض على واقعه معينه دون إمكان تحديد المكلف, كما انها تفرض عند استعمال الثروة ومنها: (ضريبه الانتاج – الضرائب الجمركية – ضرائب المبيعات, الاستهلاك) فهي ضريب شخص نقل عبء الضريبة الى طرف ثالث .

ويمكن التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأكثر من طريقه :

- من ناحيه المتحمل النهائي لعبء الضريبة, فالضرائب المباشرة هي التي يتحملها المكلف بالضريبة نفسه, اما الضرائب غير المباشرة هي تلك الي يمكن نقل عبئها من المكلف لأي شخص آخر, إن وجود من هذه الإمكانية لنقل العبء الضريبي تجعل المفيد معرفه الاثار الاجتماعية والاقتصادية الاخرى كالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.
- من ناحيه الوعاء الخاضع للضريبة, فالضرائب المباشرة تكون على الملكية او الإكساب بينما الضريبة غير المباشرة على الانفاق والاستعمال, فالضرائب على الدخل الشخصي وعلى الارباح التجارية والصناعية والضرائب على القيم المنقولة هي كلها ضرائب مباشره, اما

الضرائب على المبيعات والقيمة المضافة والضرائب على الواردات والصادرات والانتاج والاستهلاك جميعها ضرائب غير مباشره.

سادساً : مقومات النظام الضريبي :

يمثل النظام الضريبي مجموعه من العناصر التي تعمل بشكل مرتبط لتحقيق اهداف معينه حسب قواعد ومقومات واجراءات محدده, وتتكون مقوماته من الادارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي والادارة التنفيذية وهي التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الادارة التشريعية واصدار التعليمات التنفيذية لها, والجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين المكلفين والادارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب الواجب ان يدفعها المكلفين(جبران، 2006، ص 10).

المبحث الثاني

الإعفاء الضريبي

تمهيد :

تعتبر الضرائب حديثة العهد في الاقتصاد اليمني كانت الزكاة حتى عام 1962م تمثل ما يزيد عن 84% من إجمالي الإيرادات العامة في اليمن ومع قيام الثورة في 26 سبتمبر 1962م بدأ في إدخال الأوعية الضريبية وكانت الضرائب تقتصر حتى عام 72-1973م على الضرائب على الدخل والأرباح والرسوم والجمركية والزكاة وبدأ في العام المالي 1974/73م تطبيق النظام الضريبي الحديث.

ويعتبر عام 1977/76م نقطة تحول مهمة في التنازع الضريبي اليمني حيث تم ضرائب على رؤوس الأموال واستخدمت الملكية [الضريبية على ممارسة العمل] وعلى أرباح القطاع الخاص وضرائب على الربح العقاري.

وتمثل الإيرادات الضريبية في اليمن حوالي 40% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2000م وقد شهدت هذه السنة اتجاهاً متذبذباً خلال نفس الفترة حيث ارتفعت من 43.7% عام 1990م إلى أن وصلت إلى 55,3% عام 1993م ثم انخفضت من جديد لتصل إلى 19% عام 2000م وهذا يدل على تزايد الموارد الأخرى وبالأخص إيرادات الدولة في مبيعات النفط.

أولاً : التقسيمات العامة للضرائب:

للضرائب عدة تقسيمات حيث تختلف هذه التقسيمات في الأساس الذي تعتمد عليه التقسيم غير ان علماء المالية أجمعوا أن أهم هذه التقسيمات الشائعة وضرائب غير مباشرة، وسوف يتم تقسيم هذا المبحث كالآتي:-

1-الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

يقصد بالضرائب المباشرة [أن تفرض الضريبة مباشرة على ذات وجود الثروة [الدخل ورأس المال] تحت يد الممول، فنفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال وتتصف بالثبات والدورية في التحصيل ويتم تحصيلها بموجب جداول وكشوفات بحيث يكون المكلف بها قانوناً هو الممول الفعلي لها(البشاري، 2000، ص 80).

ويقصد بالضرائب غير المباشرة بأنها: [الضريبة التي ينتقل فيها عن الضريبة من المكلف بها قانوناً إلى شخص آخر هو الممول الفعلي لها ولا تحصل هذه وفق جداول معدة ولكنها تحصل عند وقوع الحدث الذي يخضع لها وبذلك فهي تتأثر بمدى نشاط الحركة الاقتصادية، وتفرض بصورة مباشرة على استعمال الثروة [الدخل، راس المال] وليس على ذات وجود هذه الثروة (البشاري، 2000، ص 81).

2- معايير التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

هناك عدة معايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ولكن أهم تلك المعايير هي المعيار الإداري، ومعيار نقل مبدأ الضريبة ومعيار مدى استمرارية المادة المفروضة عليها الضريبة وسوف نتكلم عن هذه المعايير بالتفصيل على النحو الآتي:-

- **المعيار الإداري**

تعتبر الضريبة مباشرة وفقاً لهذا المعيار إذا كانت تجبى بواسطة جداول اسمية يبين فيها اسم المكلف والمادة الخاضعة للضريبة، ومقدار الضريبة بناء على علاقة أساسية مباشرة بين الإدارة والمكلفين، وتعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت تفرض دون وجود هذه العلاقة المباشرة على أفراد غير معروفين للإدارة ولا تجبى بناء على هذه الجداول الأسمية أو كانت تجبى بمناسبة بعض التصرفات كإنتاج أو استهلاك بعض السلع ويستند المعيار الإداري إلى طريق التنظيم المالي، غير أن هذا المعيار وإن أصبح في معظم الأحوال حيث يكون الممول في الضرائب المباشرة ومعروفاً للإدارة الضريبية مقدماً بينما لا يكون معروفاً لها في الضراب غير المباشرة إلا في وقت التحصيل إلا أنه غير صحيح في أحوال أخرى فقد تتعذر جباية إيرادات الضريبة على إيرادات الأوراق المالية بجداول اسمية لوجود أسهم وسندات لحاملها ومع ذلك لا يمكن اعتبارها ضريبة غير مباشرة لأنها تفرض على الدخل وأيضاً تعتبر الضريبة على المركبات ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك رغم أنها تجبى وفقاً لقوائم نسبية (مصطفى، 2010، ص 108).

- **معيار نقل عبء الضريبة [الراجعية]**

يقصد بانعكاس الضريبة تحديد الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية فقد تفرض ال1اريبة على شخص ثم يتمكن من نقل عبئها إلى شخص آخر يستقر عليه العبء بصفة نهاية ووفقاً لهذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانوناً يتحملها بصفة نهائية ولا ينقلها فعلاً إلى غيره وعبر مباشرة إذا كان عبؤها ينتقل عملاً من المكلف القانوني بها إلى الغير ويكون نقل عبء الضريبة برفع ثمن البيع وهو ما يعرف بنقل العبء إلى الخلف.

ويؤخذ على معيار نقل عبء الضريبة [الرجعية] أنها ظاهرة معقدة تعتمد على تفاعل عدة عوامل اقتصادية أكثر مما يعتمد على إرادة المشرع أو المكلف ولا تحكمها قوانين ثابتة ومن ثم لا يصلح أساساً التفرقة يبن الضرائب المباشرة وغير المباشرة (مصطفى، 2010، ص 109).

- **معيار استمرار المادة المفروضة عليها الضريبة:**

وفقاً لهذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تفرض على عناصر تتميز بقدر من الثبات أو الاستقرار أو الدوام لممارسة نشاط معين تجارة أو صناعة أوتملك ثروة في صورة نقدية أو عينية وغير مباشرة إذا كانت تفرض على تصرفات منقطعة أو وقائع خاصة كا..... بعض السلع ويعود هذا المعيار إلى اعتبار الضرائب على الدخل ورأس المال ضرائب مباشرة والضرائب على الاستهلاك والاسترداد والإنتاج ضرائب غير مباشرة أي أن الضريبة المباشرة هي تلك التي تفرض مباشرة على ذات الدخل أو رأس المال وأن الضريبة غير المباشرة فيقرض على حركة الثروة وهذا المعيار يعتبر أكثر قبولاً من سابقيه ولكن لا يخلو من بعض الانتقادات فبناء على انتقال الثروة بعد الوفاة غير أن بعض الكتاب يعتبر هذه الضريبة ضريبة مباشرة على رأس المال لا سيما إذا فرضت بأسعار مرتفعة نسبياً لأنها تقتطع جنباً من ثروة المؤرث قبل وصولها إلى الورثة لأنها تكون في الحقيقة مفروضة على الثروة ذاتها لا على واقع انتقالها(مصطفى، 2010، ص 109).

3-مزايا الضرائب المباشرة

تتميز الضرائب المباشرة بما يلي:

أ. أنها تأخذ المقدرة المالية التكليفية للفرد في الاعتبار وبذلك فهي أقدر على تحقيق العدالة.

ب. تتميز أيضا بثبات حصيلتها لأنها تتأثر فورا بالتقلبات الاقتصادية والمالية.

ج. إنماء الوعي الضريبي لأن المكلف يشعر بعبئها وبالتالي يزداد اهتمامه بالشوائب العامة عموماً وبمحلات الاتفاق الحكومي خصوصاً.

د. عدالتها في توزيع الأعباء الضريبية وذلك لأنها تفرض على اساس مقدرة الممولين على الدفع فيمكن تطبيق مبدأ التقاعد في أسعار الضرائب وفقا لهذا النظام، كما يؤخذ ظروف الممول الشخصية والعائلية في الاعتبار.

هـ. سهولة تقديرها مما يمكن حسن الاعتماد عليها عند تقدير الإيرادات العامة في ميزانية الدولة ويرجع ذلك إلى معرفة السلطات المالية مقدما لدافعي الضريبة ومقدار ثرواتهم الخاضع للضريبة وسعر الضريبة.

و. عدم تأثرها بالدورة التجارية والتقلبات الاقتصادية مما يؤدي إلى ثبات حصيلتها بسبب ثبات العناصر التي تفرض عليها لِأجور ومرتبات ودخول العقارات المس (البشاري، 2000، ص 85).

- **عيوب الضرائب المباشرة:**

أ- عدم وفرة حصيلتها مقارنة بالضرائب غير المباشرة.

ب-شعور الممول بتعبئتها ولذلك يسعى الممول إلى التخلص أو التهرب من سدادها.

ت-صعوبة التحصيل وارتفاع نفقات جبايتها.

4- مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة:

مزايا الضرائب غير المباشرة :

أ- بتوفر الحصيلة

ب-انخفاض تكلفة حصيلتها وسهولة جبايتها.

ت-عدم شعور الممول بتعبئتها نظرا لأنها تصبح جزءاً من السعر الذي يدفعه المستهلك.

عيوب الضرائب غير المباشرة:

أ- لا تساهم في تحقيق العدالة لأنها لا تأخذ في الاعتبار المركز المالي للمول.

ب-أن إيرادات الضرائب غير المباشرة تتغير لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والمالية وبذلك فلا تمكن الدولة من التخطيط اعتماداً عليها.

ثانياً : التنظيم الفني للضريبية:

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة [تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبية وبتحصيلها، أي تحديد الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة، وتحديد السعر الذي تفرض عليه الضريبة وأخيراً تقدير وعاء الضريبة، والإعفاءات الضريبية(مصطفى، 2010، ص 112).

فيمكن القول أن دراسة وعاء الضريبة تنصرف إلى ثلاثة عناصر:

1- اختيار وعاء الضريبة: أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة.

2- تحديد سعر الضريبة: أي تحديد السعر الذي تفرض عليها الضريبة من المادة موضوع الضريبة.

3- تقدير وعاء الضريبة: بعد مرحلة اختيار الوعاء وتحديد سعر الضريبة يلزم أن يتم مواجهة كيفية تقدير أي مناسبة، وسوف ندرس هذه الثلاثة العناصر بالتفصيل على النحو الآتي(مصطفى، 2010، ص 113):-

أ) وعاء الضريبة:

إن أول ما يقتضيه التنظيم الفني للضريبة هو تقدير وعائها تقديراً صحيحاً حتى لا تضار الخزانة العامة ولا يزيد عنها فيضار المكلفون وتعتمد حصيلة الضريبة على الطريقة التي يقدر بها وعائها ويتم تقدير الوعاء، أما بواسطة المكلف أو بواسطة الإدارة.

ووعاء الضريبة هو المادة أو الموضوع الذي يفرض عليه الضريبة فقد يكون وعاء الضريبة دخل الأفراد أو دخل المشروعات أو المبيعات من سلعة ما أو ربع القعار أو قيمة ممتلكات أو القيمة الكلية لمبيعات شركة ما أو نتيجة عبور السلع حدود الدولة [ضريبة جمركية].

ب) سعر الضريبة:

يقصد بسعر الضريبة نسبتها إلى المادة الخاضعة لها ويقوم المشرع في النظم الضريبية الحديثة بتجديد سعر الضريبة في صورة نسبة مئوية من المادة الخاضعة لها، كما قد يتجدد في صورة مبلغ عن كل وحدة من السلعة تبعاً للوزن أو القياس أو الحجم أو العدد.

وتعرف الضرائب من النوع الأخير بالضرائب النوعية أي أن الضريبة مقدار ثابت على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة لها [فرض ضريبة قدرها 500 ريال على كل طن يصدر

من الأسماك مثلاً] وتعرف الضرائب من النوع الأول أي التي يتم تحديد سعر الضريبة في صورة نسبية مئوية من المادة الخاضعة لها بالضرائب القيمية حيث يتوقف مقدار الضريبة على السعر الذي تفرض به [نسبة مئوية من الثمن].

وقد يكون سعر الضريبة نسبياً أو تصاعدياً أو تنازلياً وبالتالي يمكن أن نميز بين الضرائب النسبية والضرائب التنازلية والضرائب التصاعدية على النحو الآتي(مصطفى، 2010، ص 115):-

1- الضرائب النسبية: وهي الضرائب التي تفرض بسعر ثابت أو نسبة ثابتة لكل وحدة من وحدات المادة الخاضعة لها كأن تفرض بسعر 5% على كل وحدة مباعة من سلعة معينة أو على جميع الدخول سواء كانت صغيرة أو كبيرة.
2- الضرائب التنازلية: وهي التي يقل سعرها الحقيقي بزيادة قيمة ما تفرض عليه ويمكن التميز بين حالتين ينخفض فيها السعر الحقيقي بزيادة المادة الخاضعة لها.

أما الحالة الأولى فهي زيادة مبلغ الضريبة نسبة أقل من نسبة زيادة المادة الخاضعة لها.

والحالة الثانية فهي الحالة التي يقل فيها مبلغ الضريبة بزيادة قيمة المادة الخاضعة لها.

3- الضرائب التصاعدية: وهي التي يتزايد سعرها بزيادة المادة الخاضعة لها ويجب التمييز بين نوعين من التصاعد:

- نظام التصاعد بالطبقات: فوفقاً لهذا النظام يتم تقسيم المادة الخاضعة للضريبة إلى طبقات أو فئات ويخصص سعر معين لكل طبقة ويرتفع هذا السعر للطبقات الأعلى ثم للطبقات الأدنى والدخل الذي يقع في فئة معينة ويخضع كله لنسبة واحدة من الضريبة.
- نظام التصاعد بالشرائح: ويتم وفقاً لهذا النظام تقسيم المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة شرائح ويطبق على كل شريحة من الشرائح سعر خاص بها ويرتفع السعر للشرائح العليا عنه للشرائح الدنيا
-

ج) تقدير وعاء الضريبة:

يلزم لاكتمال التنظيم الفني للضريبة تحديد الوسائل التي يتم الاستعانة بها لتقدير الوعاء من أجل تحديد حصيلة الخزانة العامة، وهناك عدة طرق لتقدير وعاء الضريبة سنتكلم عنها على النحو الآتي(الحاوري، 2010، ص 116):

الطريقة الأولى: طريقة التقدير الإداري المباشر. وتعني طريقة التقدير الإداري المباشر أن يكون للإدارة الضريبية وحدها حق تقدير وعاء الضريبة سواء كان دخل الفرد أو غيره بناء على المعلومات التي تحصل عليها وبناء عليه تعطي الإدارة الضريبية حرية واسعة في التقدير وكذا لا يلجأ إلى هذه الطريقة إلا في بعض الحالات الاستثنائية أي حينما ترغب الإدارة الضريبية في معاينة الممول الذي امتنع عن تقدير إقراره كذلك قد تلجأ الإدارة الضريبية إلى هذه الطريقة إذ لم يكن في اتباعها حدوث ضرر لأحد.

الطريقة الثانية: طريقة التقدير بناء على العلامات والمظاهر الخارجية : وتتميز هذه الطريقة بقدر كبير من الوضوح والبساطة إذ يعتمد في تقدير وعاء الضريبة على بعض المظاهر الخارجية مثل إيجار المنزل الذي يسكنه الفرد أو إيجار المكان الذي يباشر فيه النشاط الاقتصادي وعدد العمال وعدد الآلات التي يتم استخدامها ويعيب هذه الطريقة عدم تحقيق العدالة حيث لا تعبر المظاهر الخارجية عن التعبير في دخل الفرد أو دخل الشركة.

الطريقة الثالثة: طريقة التقدير الجزافي : وفي هذه الطريقة تعتمد الإدارة الضريبية في تقدير وعاء الضريبة على عدد من القرائن القانونية يضمها المشروع فيمكن للإدارة الضريبية الاستناد مثلاً في تقدير ضريبة الإنتاج إلى حجم المواد الأولية التي تم استخدامها في الإنتاج، فبالتالي يمكن الاستناد إلى معيار معين للعلاقة بين المستخدم والمنتج يمكن تقدير حجم الإنتاج بالإستناد وتختلف طريقة التقدير الجزافي عن طريقة التقدير بناء على العلاقات الخارجية فطريقة التقدير الجزافي تعتمد بعض القرائن الداخلية لتقدير وعاء الضريبة بينما تعتمد طريقة العلامات الخارجية على بعض المظاهر الخارجية التي تشكل بذاتها وعاء للضريبة.

الطريقة الرابعة: طريقة الإقرار المباشر ويتم الاعتماد في هذه الطريقة على الإقرار الذي يتم تقديمه من الممول ذاته أو بواسطة الغير، وبناء على هذه الطريقة يقدم الممول إقراراً تفصيلياً عن وعاء الضريبة مدعماً هذا الإقرار بالمستندات والوثائق ويكون من حق الإدارة الضريبية الحق في اتباع كل الطرق للتحقق من صحة الإقرارات التي يقدمها الممولون ويجب لإنتشار هذه الطريقة توافر الوعي والرغبة لدى الموظفين على تقديم إقراراتهم مدعمة بالوثائق والمستندات وهو ما يرتهن بتحقيق درجة معينة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويسهم في فعالية أسلوب الإقرار المباشر ارتفاع نسبة الأجور والمرتبات في الدخل القومي حيث يتأنى إلزام صاحب العمل بتقدير الدخول التي تتحقق نتيجة لنشاطه والمستحقة التوزيع المختلف الأفراد سواء كانت أجور أو مرتبات أو أرباح أو فوائد أو غيره.

ثالثاً : أهمية الإعفاءات الضريبية على الإيرادات:

هناك دراسات مالية تؤكد أن الأبنية الضريبية تمر بمراحل مواكبة للمراحل التي تمر بها التنمية الاقتصادية وهذه المراحل هي (الحاوري، 2010، ص 122):

1- المجتمع البدائي: ويعتمد في إيراداته على دخل الدولة من أملاكها وعلى الضرائب المباشرة التقليدية المقررة على الإنتاج الحيواني والزارعي والمناجم.
2- في المرحلة الثانية تزيد فيها الضرائب غير المباشرة التي ترتكز على الرسوم الجمركية بشكل أساسي.
3- في المرحلة الثالثة تتناقص الأهمية للضرائب المباشرة التقليدية.
4- أما المرحلة الرابعة فتشهد تغير في البنيان الضريبي بسبب تطور الإنتاج الداخلي فتزيد الضرائب على الاستهلاك فتتزايد أهمية الطلب الداخلي وتتناقص أهمية الرسوم الجمركية.
5- وفي المرحلة الأخيرة يبلغ الاقتصاد مرحلة النضج وهنا تكون السيادة للضرائب المباشرة.

وقد مر البنيان الضريبي اليمني بالمراحل الثلاثة وهو الآن في المرحلة الرابعة حيث كانت الزكاة تمثل 84% من الإيرادات قبل ثورة 26سبتمبر1962م وبعد أن تم استحداث الأوعية الضريبية بعد الثورة كانت السيطرة للضرائب الجمركية في فترة السبعينات والثمانينات، ثم انخفضت الأهمية النسبية للضرائب الجمركية لترتفع الأهمية النسبية لضرائب الدخل والإنتاج والاستهلاك.

وعلى الرغم من النمو الكبير للإيرادات الضريبية حيث ارتفعت من 11371 مليون ريال عام 1990م إلى 110990 مليون ريال عام 2000م وبمعدل نمو سنوي متوسط 25,6% فإن الأهمية النسبية لهذه الإيرادات قد اتخذت اتجاهاً تنازلياً حيث انخفضت من 47,5 عام 1990م إلى 19% عام 2000 من إجمالي الإيرادات الجارية ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعائدات النفطية وتمثل الضرائب بشقيها المباشر وغير المباشر حوالي 4,3% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة، ونتناول فيما يلي كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة(مصطفى، 2010، ص 123).

1- الضرائب المباشرة:

تتمثل الضرائب المباشرة في إيرادات الزكاة وضرائب الدخل وضرائب رأس المال والملكات وقد نمت الضرائب المباشرة نمواً مطرداً حيث ارتفعت من 2883 مليون ريال عام 1990م إلى 43241 مليون ريال عام 2000 وبمعدل نمو سنوي متوسط 31,1%.

2- الضرائب غير المباشرة:

تتمثل الضرائب غير المباشرة في الضرائب على السلع والخدمات [الضرائب على الاستهلاك] والضرائب على التجارة الخارجية [الضرائب الجمركية] وقد ارتفعت هذه الضرائب من 8488 مليون ريال عام 1990م إلى 67749 مليون ريال عام 2000 بمعدل نمو سنوي متوسط 23,1%.

رابعاً: الاعفاءات الضريبية :

تم تحديد الاعفاءات من الضريبة بموجب نص المادة رقم (54) من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2010م على النحو الاتي:

أ. العقارات المستغلة من قبل مالكيها لأي غرض كان.

ب. العقارات المملوكة للحكومة ولا يشمل ذلك العقارات المملوكة للقطاعين العام والمختلط، بموجب ما تحدده اللائحة التنفيذية.

ج. العقارات المخصصة مجاناً للمستشفيات والمراكز الصحية والتعليمية الحكومية والمنشآت الخيرية المجانية التعليمية والصحية وفقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

د. العقارات المخصصة مجاناً للأيتام وملاجئ العجزة.

هـ. العقارات المملوكة للأوقاف، وريع العقارات الموقوف لصالح جهة خيرية أو مقصد خيري أو هيئة عامة، والأندية والمنشآت الرياضية والشبابية، وفقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

و. العقارات المملوكة للسلك الدبلوماسي والقنصلي والمنظمات الدولية بشرط المعاملة بالمثل.

هناك عدة إجراءات وشروط للربط وتحصيل الضريبة تم تحديدها بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2010م على النحو الآتي: (الربيد، والحاج، 2014: 148)

-تحديد وعاء الضريبة على العقارات:

تنص المادة (53) من القانون رقم (17) لسنة 2010م على أنه:

أ – يتم تحديد الدخل الفعلي للعقارات بموجب عقود الإيجارات الصحيحة. وفي حالة عدم معرفة ريع العقار أو الإثبات بعدم صحة عقد الإيجار، فللمصلحة الحق في تقدير ذلك وفقاً للأسس المبنية في اللائحة التنفيذية.

ب – يحدد صافي الريع العقاري الخاضع للضريبة بإجمالي الدخل السنوي، وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

ج – يراعي في تحديد صافي ريع العقار السنوي الخاضع للضريبة بالنسبة للأشخاص الاعتباريين إدراج الدخل المتأني للمكلف الاعتباري من ريع العقارات ضمن وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وللمكلف الحق في تنزيل النفقات الضرورية المرتبطة بتحقيق هذا الدخل وفقاً لأحكام هذا القانون.

ويتحدد وعاء الضريبة على ريع العقارات على أساس أجمالي الدخل السنوي للعقارات، وذلك بعد الإطلاع على عقود الإيجارات الصحيحة المستوفية لجميع أركانها وشروطها الشكلية والموضوعية طبقاً للقوانين النافذة. وفي حالة عدم معرفة ريع العقار أو الشك في صحة عقد الإيجار، فلمصلحة الضرائب الحق في تقدير الوعاء الضريبي، استناداً لحالات المثل في المستوى، والموقع، والمساحة، ونوع ومستوى البناء، كما أشارت إلى ذلك المادة (59) من اللائحة التنفيذية.

ويتحدد وعاء الضريبة على ريع العقارات على أساس إجمالي الدخل السنوي للعقارات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، وفقاً لما أشارت إليه الفقرة (ب) المادة (53) من القانون رقم (17) لسنة 2010م. وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين فتشير الفقرة (ج) من المادة (153) إلى أن الدخل السنوي من العقارات يدرج ضمن وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، بعد استبعاد النفقات اللازمة

للحصول على هذا الدخل، سواءً كان العقار مؤثثاً أو غير مؤثثاً. كما أن الشخص الطبيعي الذي يؤجر عقارات مؤنثة يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

-أسعار الضريبة على ريع العقارات:

تنص المادة (69) من القانون رقم (17) لسنة 2010م على أنه: تستوفي الضريبة على ريع العقارات للأشخاص الطبيعيين بواقع إيجار شهر واحد في السنة.

وتشير الفقرة (أ) من المادة (63) إلى أنه تسرى الضريبة على ريع العقارات بمعدل 20% (عشرين بالمائة) دون تنزيل حد الإعفاءات من دخول الأشخاص الاعتباريين. ويستدل مما سبق، أن المشرع الضريبي ميز بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري عند تحديد أسعار الضريبة على ريع العقارات على النحو الآتي:

1- تستوفي الضريبة بالنسبة للشخص الطبيعي بواقع إيجار شهر في السنة، بشرط أن يكون العقار غير مؤثث، وإذا أقام الشخص الطبيعي بتأجير عقاراً مؤثثاً، فإن الدخل الناتج عن هذا التأجير يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، بعد استبعاد المصاريف المرتبطة بتحقيق هذا الدخل.

2- تستوفي الضريبة، بالنسبة للشخص الاعتباري بسعر 20% من صافي الدخل السنوي، بعد استبعاد المصاريف الضرورية للحصول على هذا الدخل.

-المكلف بتقديم الإقرار الضريبي على ريع العقارات وموعد تقديمه:

تنص الفقرة (ب) من المادة (51) على أن المكلف بأداء هذه الضريبة هو مالك العقار، او من له حق الانتفاع بالعقار، ويكون الممثل القانوني للمكلف ملزماً بأداء الضريبة نيابة عن من يمثله.

وتنص المادة (103) من القانون رقم (17) لسنة2010م على أنه: على مكلفي الضريبة على ريع العقارات بتقديم إقراراتهم الضريبية السنوية على النموذج المعد لهذا الغرض، مصحوباً بنسخة من عقد الإيجار في موعد أقصاه الثلاثين من إبريل من كل سنة عن السنة الضريبية السابقة، مع بيان مواصفات العقار ومقدار الإيجار الشهري الفعلي، وعليهم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي وفي ذات موعد تقديمه وفقاً لأحكام هذا القانون.

-ربط الضريبة:

يقصد بربط الضريبة تحديد مبلغ الضريبة الذي يلزم المكلف بسداده من واقع إقرار المكلف المقدم منه، أو عن طريق التقدير في حالة عدم تقديم المكلف للإقرار الضريبي، أو عدم تقديمه للبيانات والمستندات (الربيدي، والحاج: 457)، ويكون الربط على النحو الآتي:

-الربط الذاتي:

أشارت المادة (112) من القانون رقم (17) لسنة 2010م إلى الربط الذاتي، الذي يقصد به قيام المكلف بتحديد وعاء الضريبة واحتساب الضريبة المستحقة عليه وفقاً لأحكام هذا القانون، وقيامه بسداد مبلغ الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي دون الحاجة إلى مطالبة من مصلحة الضرائب، ويكون المكلف مسئولاً عن صحة إقراره الضريبي.

-الربط التقديري:

أشارت المادة (114) من قانون ضرائب الداخل رقم (17) لسنة 2010م إلى حق مصلحة الضرائب إجراء ربط تقديري للضريبة في حالة عدم تقديم المكلف لإقرار الضريبي في الموعد القانوني، وفقاً لأحكام هذا القانون.

-الربط الإضافي:

أكدت المادة (115) من القانون رقم (17) لسنة 2010م أنه يجوز للإدارة الضريبية القيام بالربط الإضافي (إعادة المراجعة وربط الضريبة لفترة ضريبية سبق مراجعتها) حسب الحالات التي تم تحديدها بموجب أحكام هذا القانون.

ويقدم المكلف إقراره الضريبي إلى مكتب مصلحة الضرائب، وتربط الضريبة من واقع الإقرار المقدم منه، وأعطى القانون الضريبي الحق لمصلحة الضرائب في إجراءات المراجعة التي تراها ضرورية للوصول إلى وعاء الضريبة الحقيقي، بحسب نص الفقرة (أ) من المادة (113) من القانون رقم (17) لسنة 2010م.

المبحث الثاني

ماهية الاستثمار ومقوماته ومعوقاته

تمهيد:

لقد اتصف الاقتصاد اليمني خلال عقد التسعينيات بتدهور الناتج المحلي الصافي وبالتغييرات في مساهمة القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة في الدخل المحلي الصافي، وخلال النصف الأول من عقد التسعينيات تعرض الاقتصاد اليمني لعدد من عوامل التدهور مما اضعف أدائه .وكانت النتيجة هي تدهور مساهمة القطاعات غير النفطية وبالتالي الانخفاض المطلق للدخل المحلي الصافي من **901** مليون دولارا أمريكي عام **1990** إلى **543** مليون دولا أمريكي عام**1994** .

وقدر الدخل المحلي الصافي لليمن عام 2000 بحوالي 719 مليون دولار أمريكي) البنك الدولي، 2001وأدت تلك التغيرات في الناتج المحلي الصافي التي صاحبها تدهور الدخل السنوي للفرد من 701دولار عام 1990إلى 367 دولا عام 2000 ثم 275 دولار في عام 2002 ، أدت إلى تدهور في مستوى معيشة الشعب اليمني، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع معدل البطالة والتضخم، وزاد الطلب على السلع الأساسية مسببا ضغوطا شديدة على الاقتصاد.

وبالنسبة للصناعات التحويلية المضيفة للقيمة فأنها ترتكز على الغذاء وصناعة تكرير النفط .واحتلت الصناعات التحويلية غير المعدنية المرتبة الثالثة في الأهمية في الاقتصاد حيث لم تتجاوز مساهمتها في الصناعات المضيفة للقيمة 7 في المائة.

وتساهم الصناعات التحويلية بقدر منخفض في الصادرات السلعية) اقل من 1 في المائة من الصادرات السلعية، و 26 في المائة من الصادرات السلعية غير النفطية .(لكن هذا القطاع توسع بشكل ملحوظ في التسعينيات وخصوصا في الفترة من **1991** حتى**1993** [1]

1 الدولار الأمريكي يساوي 172 ريال عام2000

أولاً : مفهوم الاستثمار

لاشك أن المناخ الاستثماري الجيد مسألة جوهرية للقطاع الخاص، وهو القطاع المعول على ه قيادة النمو الاقتصادي وما يترتب على ذلك من تحقيق نمو اقتصادي وتوفير فرص العمل والتقليل من الفقر، وإن دراسة محددات ومعوقات الاستثمار مسألة هامة من عدة جوانب: من ناحية تقدم معلومات وأدلة مفيدة لصناع القرار والحكومة حول السياسات التي يجب إتباعها أو تصحيحها والمشكلات التي يجب حلها، وهو الأمر الذي يشجع ويزيد من فرص نجاح الاستثمار، ومن ناحية أخرى تفيد في توفير المعلومات والأدلة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتفاوض والضغط من اجل حل تلك المشكلات .

يعتبر الاستثمار محرك النمو الاقتصادي بحيث دون وجوده لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية ولأن هذا الأخير ر يتركز على أساس وجود إنتاج يلبي الحاجيات، وبدون القيام بعملية الاستثمار، لا يمكننا عرض أي منتوج أو تقديم أي خدمة وعليه كل هذه المشاكل الاقتصادية تستدعى الحديث على هذا الأخير(آل شبيب ، 2009، ص 1).

ويعرف الاستثمار بأنه عبارة عن توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة، بهدف خلق انتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين أ رس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع، أو لتحقيق لزيادة فعلية في الثروة, كما يُعرف بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقيا من إشباع استهلاك حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر (علوان، 2009، ص 29). ويُعرف أيضاً بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبليه تعوض عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها، والنقص المتوقع في القوة الشرائية لتلك الأموال بفعل التضخم والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها[1] وكذلك يعرف بأنه التضحية عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة(وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو ، الحال بالنسبة للمدخر)، وذلك

1 رمضان، 2007 ، ص1

آملاً في الحصول عمى إشباع أكبر في المستقبل.(مطر، 2006، ص 20) ويعرف بأنه الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال(موسى، 2012، ص 18)، ويعرف بأنه عبارة عن تضحية بقيم(مبالغ)حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل، (عبدالقادر، 2010، ص 2) ويعرف بأنه توظيف للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل (الحناوي، 2012، ص 18).

مما سبق يجدر القول بأن الاستثمار يعني تقديم مبلغ من المال في نشاط ما، بهدف جني عوائد مادية تتناسب ومقدار الخطر التي قد يترتب على ذلك الاستثمار.

ثانياً : أنواع الاستثمار

توجد أنواع مختلفة للاستثمار، حيث يمكن تصنيفها إلى الآتي: (موسى، 2012، ص 26)

1/ الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي : يشار إلى الاستثمار الحقيقي بأنه الاستثمار الذي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أي هو الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة في الدخل القومي الإجمالي بينما الاستثمار المالي يعرف بأنه شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع والتي تعرف بالأوراق المالية، وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة انتاجية جديدة، بل هو عبارة عن استهلاك جزء من طاقة قائمة أصلاً.

2/ الاستثمار طويل الأجل وقصير الأجل :الاستثمار طويل الأجل عادة ما تكون مدته أكثر من سنة، وقد تصل إلى عشرات السنين، في حين الاستثمار قصير الأجل , هو ذلك الاستثمار الذي تكون مدته أقل من سنة(أيام أو أسابيع أو أشير)، كما أن أساليب التحميل المتبعة بشأن القرار الاستثماري قصير الأجل تختلف عن تلك المتبعة بشأن القرار الاستثماري طويل الأجل، وذلك بسبب اختلاف الغرض من الاستثمار، فالاستثمارات قصيرة الأجل يغلب عليها طابع المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار، بينما في الاستثمارات طويلة الأجل يغلب عليها طابع الحصول عمى دخل مستمر، وكذلك أيضاً القيمة الزمنية للنقود غير ذات أهمية في تقييم قرارات الاستثمار قصيرة الأجل، بينما تصبح عنصراً حاسماً في تقييم قرارات الاستثمار طويلة الأجل(كناري، 2008 ، ص 1).

3/ الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز : يعتبر الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، في حين الاستثمار المحفز هو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية) (علوان، 2009، ص 36).

4/ الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي : الاستثمار الوطني هو الذي يقوم به أشخاص طبيعيون ومعنويون من داخل الدولة، بينما الاستثمار الأجنبي هو استثمار دولي يقوم به أشخاص طبيعيون ومعنويون(عرب أو أجانب)من دول اخرى(الشواره، 2008، ص 3).

مما سبق يتبين وجود عدة تصنيفات، حيث يتم تصنيف كل نوع وفق الهدف المرجو منه، فتم تصنيف الاستثمار إلى حقيقي ومالي، وكذلك إلى طويل وقصير الأجل، وأيضاً إلى مستقل ومحفز، بالإضافة إلى وطني وأجنبي.

ثالثاً : أهمية الاستثمار

تنبع أهمية الاستثمار من خلال إيجاد فرص العمل والحد من نسبة البطالة، وتوفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة، وكذلك توفير الخدمات لمواطنين والمستثمرين، بالإضافة إلى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، والعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية، الذي من شأنه ان يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه ، وأيضاً إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات(موسى، 2012، ص 2).

رابعاً : أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار، هو تحقيق النفع العام، كما هو علية الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى أو جامعة حكومية أو خط سريع، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار تحقيق العائد أو الربح، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال, ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار بما يلي (الوادي، 2010، ص 2) :

أ/ تحقيق عائد مناسب، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع.

ب/ المحافظة عمى قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ولضمان ذلك لا بد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والتي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية وصولاً لاختيار البديل والفرصة الاستثمارية المناسبة.

ج/ استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته .

د/ ضمان السيولة اللازمة، لتغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

خامساً : مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية، وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية(العيساوي، 2005، ص 19):

1/ الاستثمارات المحلية :

هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية... إلخ، وعلى أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة.

2/ الاستثمارات الأجنبية:

الاستثمارات الأجنبية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر

سادساً : محفزات الاستثمار

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار . بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها(الوادي، 2010، ص 3) :

1/ توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحسم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخرا أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة .

2/ ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات ،تنظم وتشجع عمليات الاستثمار ،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية ، وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.

3/ من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كف ء وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار, اموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال . وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار ، والتكلفة والمخاطرة ، وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث . وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص المعاملات المالية في مجال الاستثمار .

سابعاً : مناخ الاستثمار في اليمن

ويمكن تعريف المناخ الاستثماري ، على انه" مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر .

هذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية والنفسية والتشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وقد أثبتت التجربة العملية، في كثير من الدول النامية، أن مجرد توفير المناخ الاستثماري الملائم لا يشكل بالضرورة ضمانا لنجاح العملية الاستثمارية.

والدليل على ذلك وجود مشروعات استثمارية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس القطاع وتحت نفس الظروف المحيطة بالمشروع .فالأمر يتعلق بالجهود المشتركة لكل من المستثمر وما يعمل على تحقيقه ضمن المناخ السائد في البلد المصنف وبمدى قدرته على إدارة استثماراته بمهنية وموضوعية وما تبذله الجهات المروجة للاستثمار في البلد المضيف، وهذا ما سنتناوله لاحقا في هذه الدراسة. وتهتم مختلف الدول وكذلك المنظمات الدولية كالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإجراء مثل هذه الدراسات عبر العالم، وهناك عدة مؤشرات **Index's** لتصنيف دول العالم من ناحية ملاءمة المناخ الاستثماري بشكل عام أو بعض مظاهرها كمؤشر التنافسية ومؤشر الفساد والحكم الصالح.... الخ (الوادي، 2010، ص 4).

إلا انه حتى الآن لا توجد دراسة موسعة للمناخ الاستثماري ومعوقات الاستثمار في اليمن تتفق مع المعايير المطلوبة لهذا النوع من الدراسات .

ثامناً : فرص ومقومات الاستثمار

تعتبر الجمهورية اليمنية من الدول النامية الواعدة بالقدرة على التطور وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، إذا ما استطاعت تجاوز الاختناقات التي يواجها اقتصادها الوطني.

وتمتلك اليمن حاليًا الكثير من المقومات التي تحفز مختلف أنواع الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار فيها , فاليمن بالرغم من الشوط الذي قطعته خلال ثلاثة عقود من التنمية ، إلا أنها ما تزال في المراحل الأولى لإقامة تنمية شاملة في مختلف المجالات ، وفرص الاستثمار وجدواها متاحة في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

أ) مقومات الاستثمار :

1/ محدودية الاستثمار القائم فعليًا في مختلف المجالات، سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية ،ويمكن أن يطلق عليها تعبير (منطقة خام) قابلة لاستيعاب مختلف المشاريع ، بتخصصاتها المتنوعة ،لا سيما إذا عرفنا أن المنشآت الصناعية الكبيرة القائمة في البلاد حاليًا التي تشغل (10) عمال فأكثر (364) منشأة ، وتمثل نسبة (% 1.1) من المنشآت القائمة في البلاد ولكنها تستوعب ما يقارب(45) من قوة العمل ،وتساهم بنسبة (% 68) من قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة ، أما بقية المنشآت الصناعية القائمة المتوسطة والصغيرة التي تبلغ (32.917) منشأة ، فهي تستوعب بحدود (% 55) من قوة العمل ،وتساهم بنسبة (% 32) من قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي.

2/ مستوى مرتفع في معدل النمو السكاني يصل إلى % 3.5 سنويًا ، يفرض متطلبات كثيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، الذي سيتضاعف عددهم خلال (20سنة والمتمثلة في الغذاء والسكن والتعليم والصحة والعمل) ، كما أن التركيب العمري للسكان يغلب عليه طابع العمر الفتى ، حيث أن نسبة السكان أقل من (15) سنة في عام 1996 م بلغ % 45 من إجمالي السكان الذي يبلغ عددهم (15.9) مليون نسمة بموجب تعداد ديسمبر 1994 م.

ونسبة الملتحقين بالمدارس من هذا العمر تبلغ (% 41) فقط ، أي أن هناك حاجة 64 سنة إلى استيعاب (% 59) ،كما أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين15) تبلغ حوالي % 49 من إجمالي السكان ، وهذا يعني أن هناك عمق بشري وقوة عمل كبيرة وقليلة التكاليف يمكن تدريبها وتأهيلها لتلبية سوق العمل.

3/ وجود سوق محلية كبيرة وأسواق خارجية يمكن تنشيطها باستغلال ميزة وجود سوق محلية كبيرة وأسواق خارجية يمكن تنشيطها باستغلال ميزة الموقع الجغرافي لليمن.

4/ توفر بعض الخامات الأولية الزراعية والمعدنية والطبيعية.

5/ وجود أطر استثمارية لتشجيع وتنظيم الاستثمار ، مثل الهيئة العامة للاستثمار ، والهيئة العامة للمناطق الحرة.

ب) مميزات الاستثمار في اليمن:

تتوافر في اليمن عدد من المقومات الأساسية تجعلها محط جذب وتدفق للاستثمارات بأنواعها المختلفة، ومن أبرز هذه المقومات موقعها الجغرافي القريب من خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا واسيا)تبعد مسافة ساعات وليست أيام من خط الملاحة الدولية .(ويعد اليمن المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية. ومن المقومات التي تتوافر في اليمن وفرة الأيدي العاملة بكلفة متدنية، حيث تشير إحصاءات عام2003 أن إجمالي القوى البشرية) فوق سن 15 سنه أكثر من 8.9 مليون نسمة.

ولليمن شريط ساحلي بطول 2600 كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وتزخر المياه الإقليمية اليمنية بثروة سمكية هائلة تستقطب الكثير من الاهتمام العالمي.

كما تحتوي المياه الإقليمية لليمن على الكثير من الجزر يزيد عددها عن 183 جزيرة يمنية موزعة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، وجميعها تعتبر جيدة لاحتضان الاستثمارات السياحية العربية والدولية.

وفي ضوء ما تستمده البيئة الاقتصادية والمالية في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد .بمكوناته الثلاث:

(صندوق النقد الدولي **IMF** والبنك الدولي للأعمار والاستثمار **IBRD** ومنظمه التجارة العالمية **WTO**) فضلا عن إحدى أهم آلياته وهي الشركات متعدية الجنسية وما تمتلكه من قدرة تنافسية دولية تستند على مفهوم الجودة وخفض الكلفة، وبروز التكتلات الاقتصادية وتكامل وترابط الأسواق المالية، على الصعيد الاستثماري والتنموي، فانه لابد من التأكيد على أن تفعيل الاستثمار في اليمن مازال يواجه العديد من التحديات ويحتاج إلى إزالة العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة دون تحقيق الأهداف الاستثمارية التي يسعي إليها.

وتعتبر اليمن من الدول النامية الواعدة بالقدرة على التحديث والتطوير وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتمتلك الكثير من مقومات الاستثمار المحلي والأجنبي.

كما أن السياسات الاقتصادية في اليمن ما زالت تعاني الكثير من المشاكل وأوجه القصور تجعلها غير قادرة على استيعاب فكرة النظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق المفتوحة) والاستفادة منه بدلا من التعرض لأضراره.

ورغم أن الحكومة تتبنى برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي يفترض به معالجة هذه الاختلالات مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وسيطرة اقتصاد التخطيط المركز والقطاع العام، إلا أنه حتى الآن لم يحقق الكثير من الأهداف التي أعلن عنها مثل تخفيض معدل البطالة واحتواء التضخم، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية .

ويمكن تحديد عدد من مقومات الاستثمار في اليمن كالتالي:

-وجود سوق محلية كبيرة تعكس الطلب الفعال **Effective Demand** .

-وجود أسواق خارجية وإقليمه يمكن تنشيطها.

-وجود موارد بشرية فاعلة، أي قوى عاملة ماهرة ونصف ماهرة متدنية التكاليف مقارنة بغيرها.....

ويطرح الباحث عددا من التساؤلات في ضوء الكثير من المعوقات التي تواجه الاستثمار في الدول النامية ومنها اليمن بهدف إيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، وفيما يلي عدد من المعوقات:

-عدم استقرار الإطار التشريعي والقانوني.

-ضعف البنية التحتية.

-ضعف مستوى دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

-عدم وجود سوق للأوراق المالية، البورصة، لتفعيل الأنشطة الاستثمارية المحلية.

الفصل الثالث

الإطار الميداني للدراسة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث ، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

أولاً : منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي : **دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار – دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب.**

ثانياً : مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع البحث من مصلحة الضرائب، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي مصلحة الضرائب، وقد تم توزيع (15) استبانة كعينة ممثلة للبحث, وتم استرجاع (13) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (86.67%)، وعدد (2) استبانات مفقودة بنسبة (13.33%) وعدد (1) استبانة غير صالحة للتحليل بنسبة (6.67%) واصبحت الاستبانات الصالحة للتحليل (11) استبانة بنسبة (73.33%) .

ثالثاً : صدق اداة البحث:

للتحقق من صدق أداة البحث ، قام الباحثون بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من الجامعات اليمنية، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات, وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة .
- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة .

- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية :

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (1) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	**المحـور الأول :** مـدى تطبيـق الإعفـاءات الضـريبية في بلادنا لجذب الاستثمار	5	.789
2	**المحور الثاني :** واقع الاستثمار في اليمن	6	.609
3	**المحـور الثالـث:** المعوقـات التـي تحـول دون جـذب الاستثمارات في بلادنا	7	.637
	المحـور الرابـع: ماهيـة الإعفـاءات الضـريبية التـي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن	7	.731
	مجموع متوسط جميع المحاور	**25**	**.692**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

رابعاً : مقياس أداة البحث

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

جدول رقم (2) مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق

الدرجة	5	4	3	2	1
					بشدة

عند اختيار الباحث الدرجة (5) للاستجابة " موافق بشدة" بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (9) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (3) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	التقدير اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	موافق بشدة	5.00 -4.20	100 %
4	موافق	4.20 -3.40	89.8%
3	محايد	3.40 -2.60	68.5%
2	غير موافق	2.60 –1.80	49.8%
1	غير موافق بشدة	1 1.80-	أقل من 30

يتضح من الجدول رقم (9) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق تماماً)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق تماماً).

خامساً : الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، تمت الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه

بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " **دور الاعفـاءات الضريبية في جـذب الاستثمــار** "، وشمل ذلك :

1-التوزيع التكراري والنسب المئوية :

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي :

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري :

تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

المبحث الثاني

تحليل البيانات

أولاً : تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة البحث:

حسب متغير الجنس :

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	8	73%
اثنى	3	27%
المجموع	**11**	**100%**

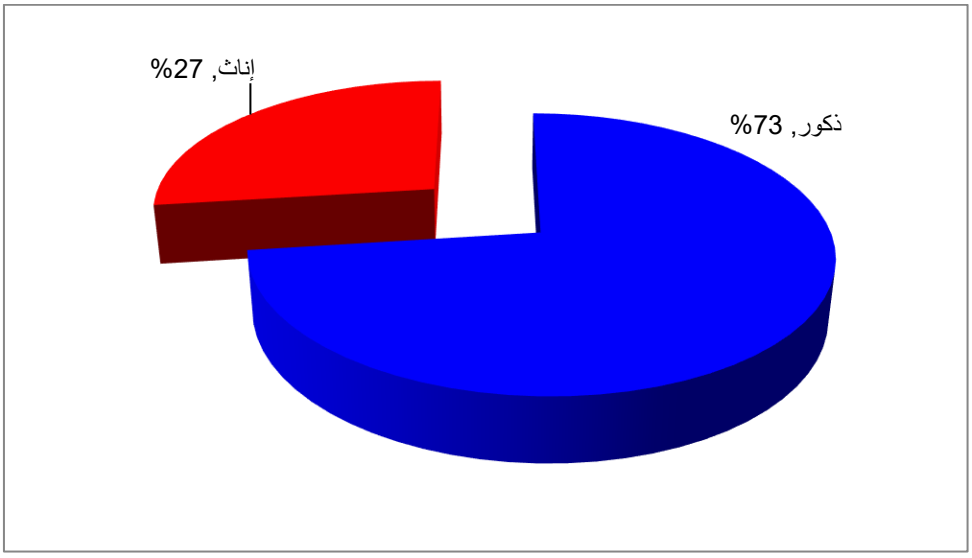

شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (8) يمثلون ما نسبته 73% من إجمالي أفراد عينة البحث ، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (3) وبنسبه 27% ، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- التخصص:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
مأمور ضرائب	7	64%
محاسب	3	27%
اخرى	1	9%
الإجمـالي	**11**	**100%**

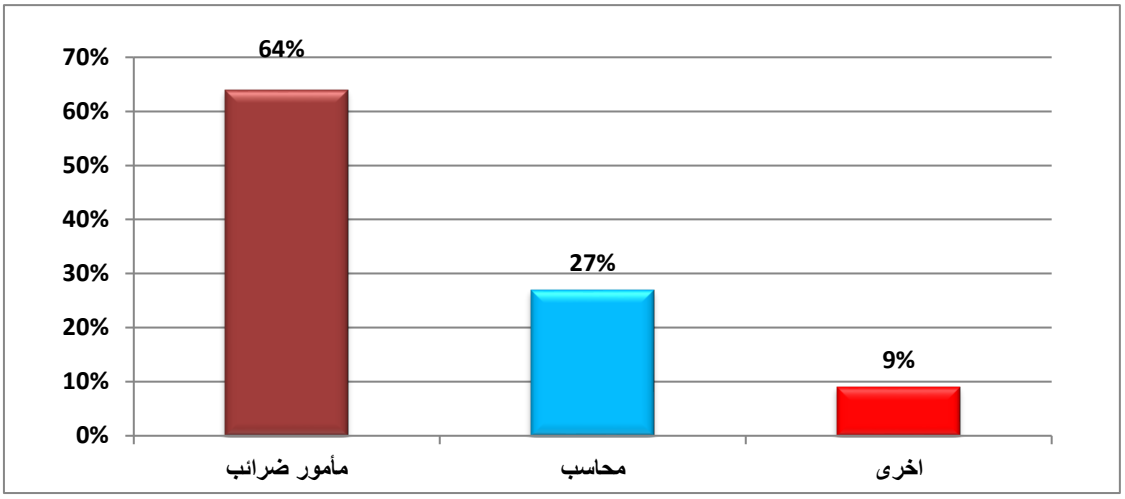

شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة التخصص (مأمور ضرائب) بنسبة 64% بتكرار بلغ (7)، ثم فئة التخصص (محاسب) بنسبة 27% وبتكرار بلغ (3)، ثم فئة التخصص(أخرى) بنسبة 9%، وبتكرار بلغ (1) .

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية	0	0%
دبلوم	0	0%
بكالوريوس	10	91%
ماجستير	1	9%
دكتوراه	0	0%
الإجمالي	**11**	**100%**

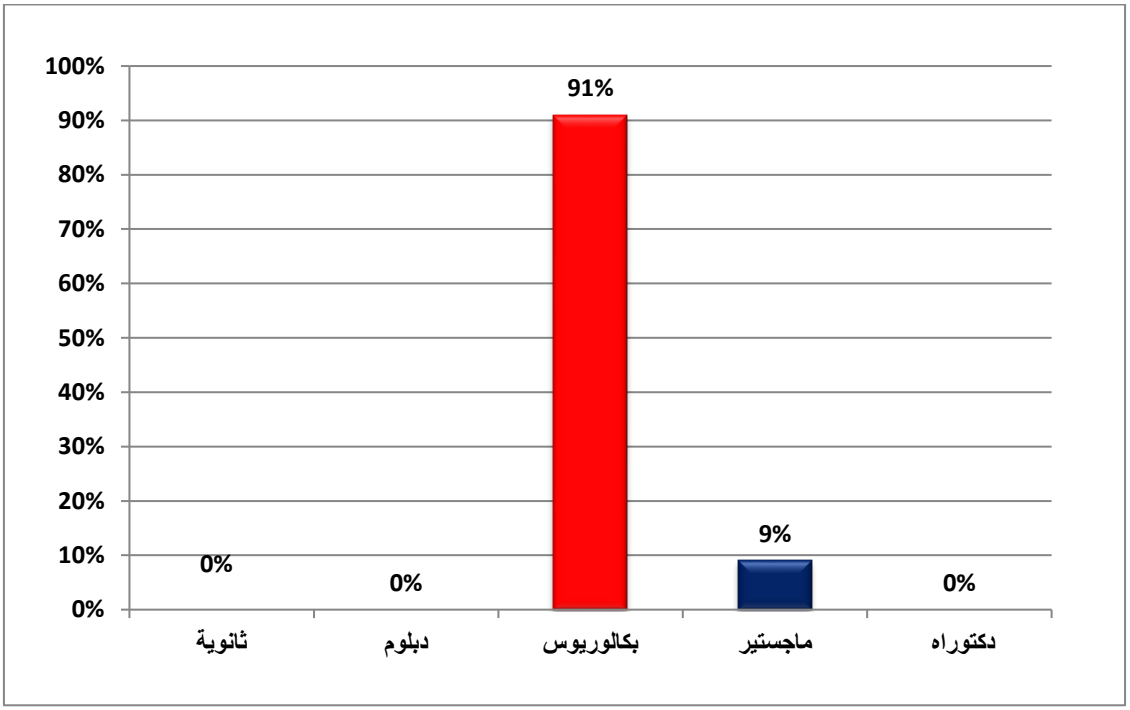

شكل رقم (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 91% وبتكرار بلغ (10)، ثم فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 9% وبتكرار بلغ (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- **سنوات الخبرة**

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5سنوات	2	18%
من 5 إلى 10	2	18%
من 11 إلى 15	6	55%
من 20 وما فوق	1	9%
الإجمالي	**11**	**100%**

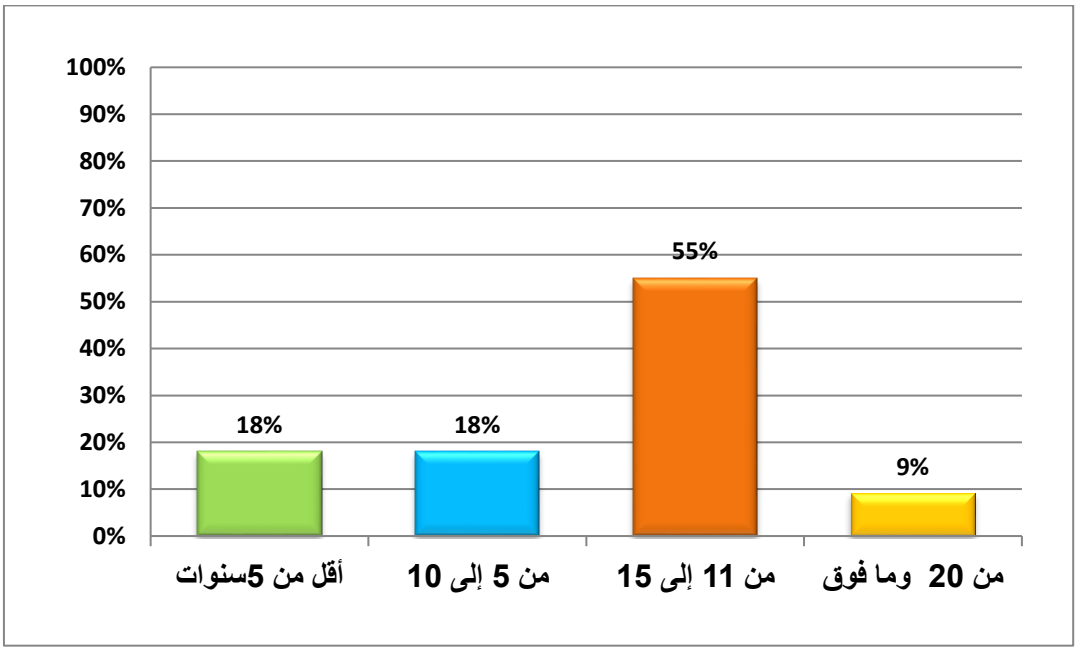

شكل رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (7) ، والشكل (4) الخاص بمتغير سنوات الخبرة لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة الخبرة (من 11 إلى 15) بنسبة 55% وبتكرار بلغ (106 ، يليه فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات – من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة متساوية 18% وبتكرار بلغ (2) ، وأخيراً (من 20 وما فوق) بنسبة 9% ، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي سنوات الخبرة الكبيرة.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول : مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة جذب الاستثمار	1	4.89	.315	97.8%	موافق بشدة
2	تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لجذب الاستثمار	4	4.07	.677	81.4%	موافق
3	عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية يؤدي الى ضعف الاستثمار	5	4.00	1.054	80.0%	موافق
4	تؤدي الإعفاءات الضريبية الى تحسين المستوى الاقتصادي لدى أفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمار	3	4.50	.745	90.0%	موافق بشدة
5	يعتبر عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية سبب من اسباب ضعف الاستثمار	2	4.52	.509	90.4%	موافق بشدة
	متوسط المحور الأول		**4.40**	**0.660**	**87.9%**	**موافق بشدة**

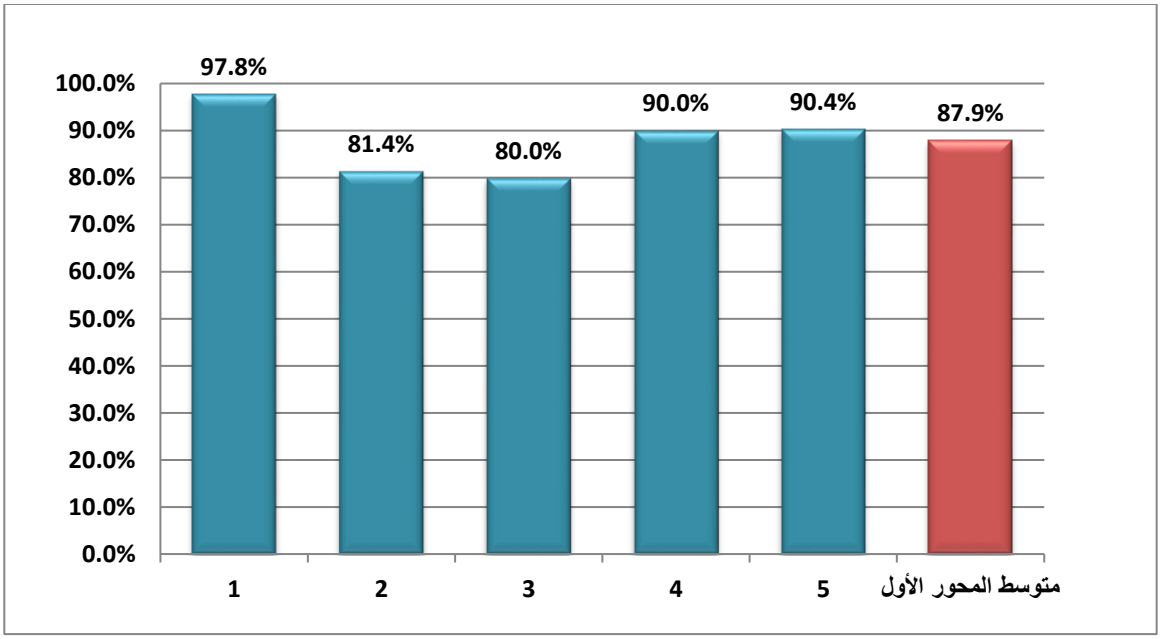

شكل رقم (5) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (8) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق بشدة) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.40) ، والنسبة المئوية (87.9%) ،

وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، وهي كالتالي:-

- حصلت ثلاث فقرات على تقدير لفظي (موافق بشدة) وهي الفقرات رقم (1 ، 5، 4) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة جذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.89)
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى تحسين المستوى الاقتصادي لدى أفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.50)
  - يعتبر عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية سبب من اسباب ضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (4.52)
- حصلت فقرتين على تقدير لفظي (موافق) وهي الفقرات رقم (2، 3) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لجذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.07).
  - عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية يؤدي الى ضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (4.00)

-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثون.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.40) وبانحراف معياري (0.660) وبتقدير لفظي (موافق بشدة)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أنه توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الإعفاءات الضريبية المطبقة في بلادنا لجذب الاستثمار.**

2- المحور الثاني : واقع الاستثمار في اليمن

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفـــــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تساعد الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ برامج استثماريه مرسومه بدقه تترجم أهداف السياسة الاقتصادية اليمنية	1	4.64	.559	92.8%	موافق بشدة
2	تمتلك الدولة ملفات استثماريه أعدت بعنايه تساعد المستثمرين على معرفة فرص الاستثمار المتاحة في اليمن	5	4.25	.585	85.0%	موافق
3	معظم الاستثمارات في اليمن هي من رأس مال وطني	2	4.54	.637	90.8%	موافق بشدة
4	اليمن تشهد نهضة استثمارية واضحة	3	4.43	.742	88.6%	موافق بشدة
5	تبذل اليمن جهوداً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات إليها	4	4.43	.573	88.6%	موافق
6	هناك أولويات محددة للاستثمار في اليمن	6	4.07	.766	81.4%	موافق
	متوسط المحور الثاني		**4.39**	**0.644**	**87.9%**	**موافق بشدة**

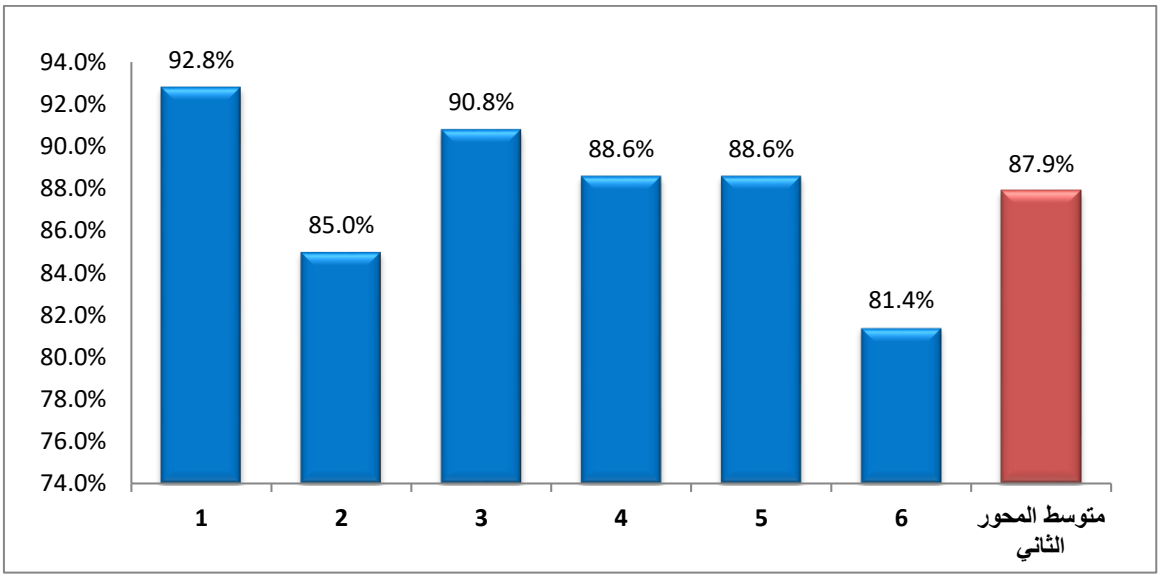

شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق بشدة) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.39) ، والنسبة المئوية (87.9%)، أي

بدرجة عالية جداً، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات وهي كالتالي:-

- حصلت ثلاث فقرات على تقدير لفظي (موافق بشدة) وهي الفقرات رقم (1 ، 3، 4) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - تساعد الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ برامج استثماريه مرسومه بدقه تترجم أهداف السياسة الاقتصادية اليمنية بمتوسط حسابي (4.64).
  - معظم الاستثمارات في اليمن هي من رأس مال وطني بمتوسط حسابي (4.54).
  - اليمن تشهد نهضة استثمارية واضحة بمتوسط حسابي (4.43)
- حصلت أربع فقرات على تقدير لفظي (موافق) وهي الفقرات رقم (5، 2، 6) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - تبذل اليمن جهوداً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات إليها بمتوسط حسابي (4.43)
  - تمتلك الدولة ملفات استثماريه أعدت بعنايه تساعد المستثمرين على معرفة فرص الاستثمار المتاحة في اليمن بمتوسط حسابي (4.25).
  - هناك أولويات محددة للاستثمار في اليمن بمتوسط حسابي (4.07)
- الانحراف المعياري لمتوسط المحور الثالث أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (4.39) وبانحراف معياري (0.644) وبتقدير لفظي (موافق بشدة)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع الاستثمار في اليمن.**

3- المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفـــــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا لعدم توفر مناح استثماري ملائم	7	4.00	.632	80.0%	موافق
2	الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا بسبب قلة الموارد الطبيعية	3	4.32	.863	86.4%	موافق بشدة
3	الاستثمارات في اليمن منخفضة جداً بسبب ضعف البنية التحتية	6	4.29	.659	85.8%	موافق
4	المستثمر اليمني يعاني من جوانب قصور فنيه متعددة	2	4.35	.689	87.0%	موافق
5	ضعف النظام الضريبي هي أحد معوقات الاستثمار في اليمن	4	4.32	.612	86.4%	موافق
6	ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار	1	4.46	.637	89.2%	موافق بشدة
7	عدم وجود معلومات وبيانات دقيقة عن فرص الاستثمار المتاحة	5	4.30	.912	86.0%	موافق بشدة
	متوسط المحور الثالث		**4.29**	**0.715**	**85.8%**	**موافق بشدة**

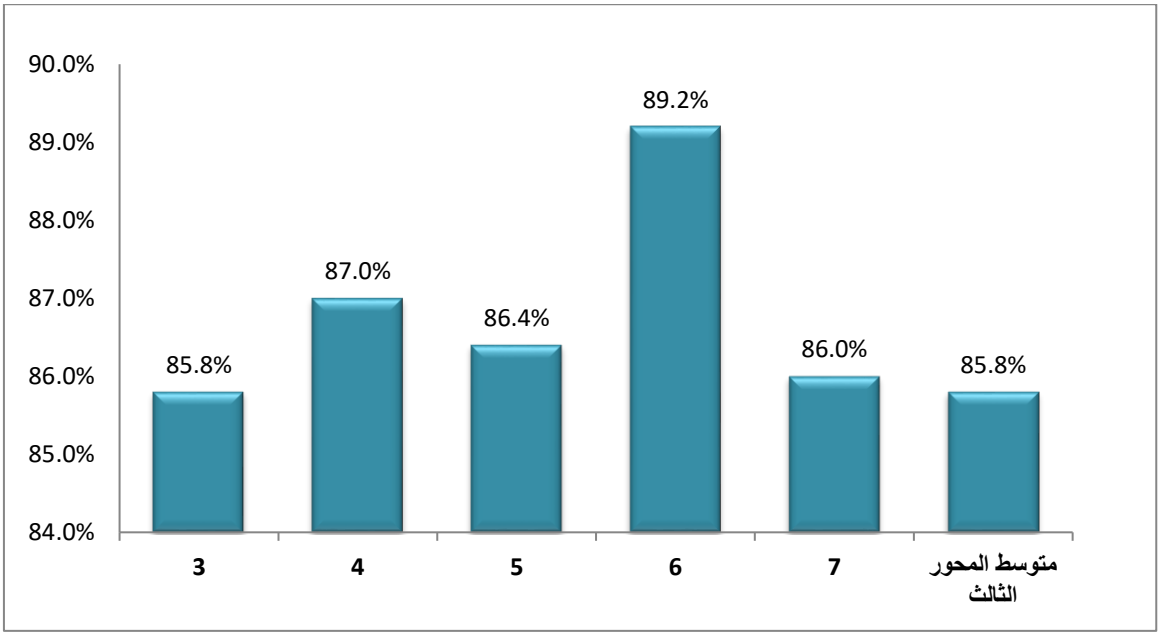

شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق بشدة) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.29) ، والنسبة المئوية (85.8%)، أي

بدرجة عالية جداً، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات وهي كالتالي:-

- حصلت ثلاث فقرات على تقدير لفظي (موافق بشدة) وهي الفقرات رقم (6 ، 2، 7) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار بمتوسط حسابي (4.46).
  - الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا بسبب قلة الموارد الطبيعية بمتوسط حسابي (4.32).
  - عدم وجود معلومات وبيانات دقيقة عن فرص الاستثمار المتاحة بمتوسط حسابي (4.30).
- حصلت أربع فقرات على تقدير لفظي (موافق) وهي الفقرات رقم (4، 5، 3، 1) مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
  - المستثمر اليمني يعاني من جوانب قصور فنيه متعددة بمتوسط حسابي (4.35).
  - ضعف النظام الضريبي هي أحد معوقات الاستثمار في اليمن بمتوسط حسابي (4.32).
  - الاستثمارات في اليمن منخفضة جداً بسبب ضعف البنية التحتية بمتوسط حسابي (4.29).
  - الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا لعدم توفر مناح استثماري ملائم بمتوسط حسابي (4.00).

-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم تشتت المبحوثين.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.715) وبتقدير لفظي (موافق بشدة)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا.**

4- المحور الرابع: ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	إصدار قوانين الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية يعمل على تشجيع الاستثمارات في البلاد	1	3.80	1.267	76.0%	موافق
2	من الضروري أن يكون هناك موازنه استثماريه كافيه في الموازنة العامة السنوية للدولة لزيادة تكوين رأس المال البشرى والعيني	2	3.76	1.267	75.2%	موافق
3	سياسة البنوك التجارية والإسلامية اليمنية لا تشجع التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي	3	3.36	1.043	67.2%	موافق
4	ادوات السياسة النقدية لم تفعل بصوره مرضيه نحو زيادة المشاريع الاستثمارية لتقوية الاقتصاد الوطني	7	2.64	0.695	52.8%	موافق
5	البنوك المختلفة لم تقوم بما يجب عليها نحو زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي	6	2.84	0.885	56.8%	موافق
6	عدم وجود سوق نقدي ورأسمالي فعال يؤدي إلى زيادة الاستثمار	5	3.04	0.973	60.8%	موافق
7	ارتفاع أسعار فوائد القروض هو سبب أساسي لضعف الاستثمار	4	3.16	0.968	63.2%	موافق
	متوسط المحور الرابع		**3.23**	**1.014**	**64.6%**	**موافق**

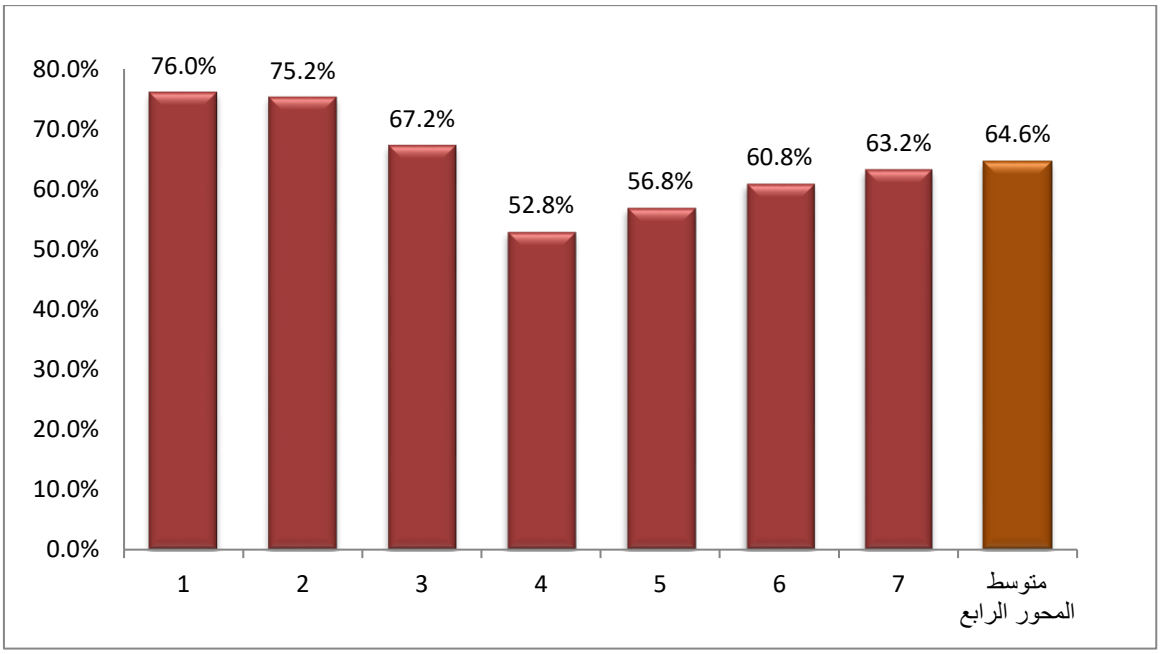

شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الرابع

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (موافق) على جميع فقرات المحور الرابع؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.23) ، والنسبة المئوية (64.6%)، أي بدرجة متوسطة، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الرابع وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي عند تساوي قيم المتوسط للفقرات وهي كالتالي:-

- ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار بمتوسط حسابي (4.46).
- إصدار قوانين الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية يعمل على تشجيع الاستثمارات في البلاد بمتوسط حسابي (3.80).
- من الضروري أن يكون هناك موازنه استثماريه كافيه في الموازنة العامة السنوية للدولة لزيادة تكوين رأس المال البشرى والعيني بمتوسط حسابي (3.76).
- سياسة البنوك التجارية والإسلامية اليمنية لا تشجع التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي بمتوسط حسابي (3.36).
- ارتفاع أسعار فوائد القروض هو سبب أساسي لضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (3.16)
- عدم وجود سوق نقدي ورأسمالي فعال يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمتوسط حسابي (3.04)

- البنوك المختلفة لم تقوم بما يجب عليها نحو زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي بمتوسط حسابي (2.84).
- ادوات السياسة النقدية لم تفعل بصوره مرضيه نحو زيادة المشاريع الاستثمارية لتقوية الاقتصاد الوطني بمتوسط حسابي (2.64).

-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الرابع أكبر بقليل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت المبحوثين.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الرابع نجد أنه بلغ (3.23) وبانحراف معياري (1.014) وبتقدير لفظي (موافق)، **وعلى ضوء ما سبق تبين توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن.**

ثالثاً : عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار	1	4.40	0.660	87.9%	موافق بشدة
2	واقع الاستثمار في اليمن	2	4.39	0.644	87.9%	موافق بشدة
3	المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا	3	4.29	0.715	85.8%	موافق بشدة
4	ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن	4	3.23	1.014	64.6%	موافق
	المتوسط العام لجميع المحاور		**4.08**	**0.758**	**81.6%**	**موافق**

يتضح من الجدول السابق والمتعلق **بدور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار**، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (4.08) وانحراف معياري (0.758)، ودرجة قياس (موافق)، حيث جاء المحور الأول: مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.660) وبدرجة قياس (موافق بشدة)، وحصل المحور الثاني: واقع الاستثمار في اليمن على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.39) وانحراف معياري (0.644) وبدرجة قياس (موافق بشدة)، وحصل المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.715) وبدرجة قياس (موافق بشدة)، وحصل المحور الرابع: ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (1.014) وبدرجة قياس (موافق).

وعلى ضوء ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الرئيسية على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية **على أن هناك دور للاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار.**

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- **أجابت أفراد العينة في المحور الأول: مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار على الآتي:**
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة جذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.89)
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى تحسين المستوى الاقتصادي لدى أفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.50)
  - يعتبر عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية سبب من اسباب ضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (4.52)
  - تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لجذب الاستثمار بمتوسط حسابي (4.07).
  - عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية يؤدي الى ضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (4.00)
- **أجابت أفراد العينة في المحور الثاني: واقع الاستثمار في اليمن على الآتي:**
  - تساعد الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ برامج استثماريه مرسومه بدقه تترجم أهداف السياسة الاقتصادية اليمنية بمتوسط حسابي (4.64).
  - معظم الاستثمارات في اليمن هي من رأس مال وطني بمتوسط حسابي (4.54).
  - اليمن تشهد نهضة استثمارية واضحة بمتوسط حسابي (4.43)
  - تبذل اليمن جهوداً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات إليها بمتوسط حسابي (4.43)
  - تمتلك الدولة ملفات استثماريه أعدت بعنايه تساعد المستثمرين على معرفة فرص الاستثمار المتاحة في اليمن بمتوسط حسابي (4.25).
  - هناك أولويات محددة للاستثمار في اليمن بمتوسط حسابي (4.07)

- **أجابت أفراد العينة في المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا على الآتي:**

- ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار بمتوسط حسابي (4.46).
- الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا بسبب قلة الموارد الطبيعية بمتوسط حسابي (4.32).
- عدم وجود معلومات وبيانات دقيقة عن فرص الاستثمار المتاحة بمتوسط حسابي (4.30).
- المستثمر اليمني يعاني من جوانب قصور فنيه متعددة بمتوسط حسابي (4.35).
- ضعف النظام الضريبي هي أحد معوقات الاستثمار في اليمن بمتوسط حسابي (4.32).
- الاستثمارات في اليمن منخفضة جداً بسبب ضعف البنية التحتية بمتوسط حسابي (4.29).
- الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا لعدم توفر مناخ استثماري ملائم بمتوسط حسابي (4.00).

- **أجابت أفراد العينة في المحور الرابع: ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن على الآتي:**

- ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار بمتوسط حسابي (4.46).
- إصدار قوانين الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية يعمل على تشجيع الاستثمارات في البلاد بمتوسط حسابي (3.80).
- من الضروري أن يكون هناك موازنه استثماريه كافيه في الموازنة العامة السنوية للدولة لزيادة تكوين رأس المال البشرى والعيني بمتوسط حسابي (3.76).
- سياسة البنوك التجارية والإسلامية اليمنية لا تشجع التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي بمتوسط حسابي (3.36).
- ارتفاع أسعار فوائد القروض هو سبب أساسي لضعف الاستثمار بمتوسط حسابي (3.16)
- عدم وجود سوق نقدي ورأسمالي فعال يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمتوسط حسابي (3.04)

- اثبتت الفرضية الأولى على أنه أنه توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين الإعفاءات الضريبية المطبقة في بلادنا لجذب الاستثمار ، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.40) وانحراف معياري (0.660) وبتقدير لفظي(موافق بشدة).
- اثبتت الفرضية الثانية على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين واقع الاستثمار في اليمن ، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.39) وانحراف معياري (0.644) وبتقدير لفظي(موافق بشدة).
- اثبتت الفرضية الثالثة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا ، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وانحراف معياري (0.715) وبتقدير لفظي(موافق بشدة).
- اثبتت الفرضية الرابعة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن ، فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.23) وانحراف معياري (1.014) وبتقدير لفظي(موافق).
- اثبتت الفرضية الرئيسية على أن هناك دور للاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار، فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.08) وانحراف معياري (0.758) وبتقدير لفظي(موافق).

ثانياً : التوصيات

1- يجب نشر الوعي الضريبي في أوساط المكلفين والجمهور بصفة عامه بما ينمي شعور المكلفين بأن الإعفاء الضريبي له دور في جذب الاستثمار ويعود بالنفع عليهم بطريقه غير مباشرة ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تبين أهمية الضرائب في المجتمع ونشر الإرشادات التي تخدم المكلفين من حيث تحديد وقت تقديم الإقرارات وشرح التشريعات بطريقة سهلة في الأجهزة الإعلامية المختلفة.

2- يجب تحقيق البساطة والوضوح في القوانين الضريبية بحيث يمكن للمكلفين فهم القواعد والإجراءات الواردة فيها ومعرفة حقوقهم وواجباتهم وتحديد الضرائب المستحقة عليهم بسهولة .

3- نوصي بضرورة عمل دورات تدريبية للموظفين والعاملين في مكاتب الضريبة وتوعيتهم بضرورة القيام بعملهم والالتزام بالقوانين واللوائح وعدم إهمالهم عند القيام بوظائفهم والبعد عن التحيز والمحسوبية وأن ينظروا للمكلفين بنظره عادلة.

4- يجب التنسيق مع مصلحة الجمارك لمكافحة صور التهريب والتهرب المختلفه خصوصاَ تلك المرتبطة بتخفيض القيم المحددة في فواتير الاستيراد وتهريب السجاير وسوء استخدام الأرقام الضريبية .

5- يجب توعية كل من العاملين في مكاتب الضرائب والمكلفين بأهمية الضربية وتعزيز الثقة بينهم ويجب أن تكون العلاقة بينهم علاقة تعاون وليست عداء كون أن الضرائب التي يتم دفعها من قبل المكلف وتحصيلها من قبل الإدارة الضريبية تنفق للمصلحة العامة الامر الذي يؤدي الى تقليص التهرب الضريبي.

المراجع

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1- أحمد علي البشاري، المالية العامة مع التطبيق على الجمهورية اليمنية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ط1، 2000م.

2- جان شارل أسلان، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين، الجزء الثاني ترجمة الدكتور أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1998

3- الحناوي، و آخرون" مبادئ وأساسيات الاستثمار" ط 1 ، الاسكندرية، مصر :دار التعميم الجامعي

4- الزبيدي، حمزة محمود " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.

5- الشواورة، فيصل محمود "الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعملية مع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان " ط1 ، عمان، الأردن :دار وائل للنشر، 2008

6- عبد القادر ، السيد متولي " الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير " ط1 ، عمان ، الأردن : دار الفكر ناشرون و موزعون ، 2010.

7- علوان، قاسم نايف " إدارة الاستثمار(بين النظرية والتطبيق) ط 1 ، عمان، الاردن: دار الثقافة لمنشر والتوزيع، 2009م.

8- كداوي ، طلال " تقييم القرارات الاستثمارية " عمان ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2008م

9- مطر ، محمد " إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية " ، ط4 ، عمان ، الأردن : دار وائل للنشر ، 2006م.

10-مطر، وآخرون " نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات" عمان ، الأردن ، 1996م

11-موسى ، و آخرون " إدارة الاستثمار" ط1 ، عمان ، الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2012م.

12-الوادي، و آخرون " دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية"ط1، عمان، الاردن :دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2010م.

13-آل شبيب ، دريد كامل " الاستثمار و التحليل الاستثماري " عمان ، الأردن : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،2009م.

14-آل شبيب ، دريد كامل " مبادئ الإدارة المالية " عمان ، الأردن : دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2009م

15-مصطفى حسن المتوكل، محمد أحمد الحاوري، اقتصاديات المالية العامة، 2010م.

16-محمد رفعت عبدالوهاب، التشريع الضريبي اليمني، 2020.

17-محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة ، جامعة دمشق، 2013م

18-محمد علي الربيدي، المحاسبة طبقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م، بشأن ضرائب الدخل، الطبعة الخامسة، 2009م.

19-محمد سعيد الحاج، و أ/ علي عبدالرحمن الخطيب، بحث التهرب الضريبي ، وزارة المالية، مصلحة الضرائب، 2014م.

20-تقارير مصلحة الضرائب السنوية للأعوام (2005، 2006، 2007)، مصلحة الضرائب.

ثانياً: شبكة الانترنت

1- محمد علي جبران، التهرب الضريبي في اليمن ، 2006م

www.iefedia.com.arab>upload

2- خالد علميات ، التهرب الضريبي، 2010م

https//web.abu,jo>supportive2

3- رياض الفرس، الإيرادات العامة، بحث منشور على النت، 2011م.

www.cba.edu.>reyadh<ervenues

المـــلاحـــــــق

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإماراتية الدولية
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

الأخ/ الأخت/ ..... **المحترم**

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحثون بإجراء دراسة كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في بعنوان: **" دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار** " دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب .

ويأمل الباحثون في استطلاع رأي سيادتكم حول المتغيرات المتصلة بالدراسة لما لذلك من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي مع التأكيد ان هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ..

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثون

أولاً : البيانات الديموغرافية

1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

2-التخصص

☐ مأمور ضرائب ☐ محاسب
☐ أخرى

3-المؤهل العلمي

☐ ثانوية ☐ بكالوريوس
☐ ماجستير ☐ دكتوراه
☐ أخرى

20 سنوات الخبرة

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات
من 11 الى 15 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

ثانياً / معلومات خاصة بمتغيرات البحث

يرجا وضع علامة (✓) في المربع المناسب أمام كل سؤال :

المحور الأول : مدى تطبيق الإعفاءات الضريبية في بلادنا لجذب الاستثمار

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة جذب الاستثمار					
2	يؤدي الإعفاءات الضريبية الى زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لجذب الاستثمار					
3	عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية يؤدي الى ضعف الاستثمار					
4	تؤدي الإعفاءات الضريبية الى تحسين المستوى الاقتصادي لدى أفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمار					
5	يعتبر عدم تطبيق الإعفاءات الضريبية سبب من اسباب ضعف الاستثمار					

المحور الثاني : واقع الاستثمار في اليمن

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساعد الدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بتنفيذ برامج استثماريه مرسومه بدقه تترجم أهداف السياسة الاقتصادية اليمنية					
2	تمتلك الدولة ملفات استثماريه أعدت بعنايه تساعد المستثمرين على معرفة فرص الاستثمار المتاحة في اليمن					
3	معظم الاستثمارات في اليمن هي من رأس مال وطني					
4	اليمن تشهد نهضة استثمارية واضحة					
5	تبذل اليمن جهوداً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات إليها					
6	هناك أولويات محددة للاستثمار في اليمن					

المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون جذب الاستثمارات في بلادنا

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا لعدم توفر مناخ استثماري ملائم					
2	الاستثمارات في اليمن منخفضة جدا بسبب قلة الموارد الطبيعية					
3	الاستثمارات في اليمن منخفضة جداً بسبب ضعف البنية التحتية					
4	المستثمر اليمني يعاني من جوانب قصور فنيه متعددة					
5	ضعف النظام الضريبي هي أحد معوقات الاستثمار في اليمن					
6	ضعف التشريعات المنظمة للاستثمار في اليمن هي أحد معوقات الاستثمار					
7	عدم وجود معلومات وبيانات دقيقة عن فرص الاستثمار المتاحة					

المحور الرابع: ماهية الإعفاءات الضريبية التي تؤثر على نجاح الاستثمار في اليمن

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	إصدار قوانين الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الاستثمارية يعمل على تشجيع الاستثمارات في البلاد					
2	من الضروري أن يكون هناك موازنه استثماريه كافيه في الموازنة العامة السنوية للدولة لزيادة تكوين رأس المال البشرى والعيني					
3	سياسة البنوك التجارية والإسلامية اليمنية لا تشجع التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي					
4	ادوات السياسة النقدية لم تفعل بصوره مرضيه نحو زيادة المشاريع الاستثمارية لتقوية الاقتصاد الوطني					
5	البنوك المختلفة لم تقوم بما يجب عليها نحو زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي					
6	عدم وجود سوق نقدي ورأسمالي فعال يؤدي إلى زيادة الاستثمار					
7	ارتفاع أسعار فوائد القروض هو سبب أساسي لضعف الاستثمار					